

جامعة غرداية  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
شعبة: العلوم المالية و المحاسبة  
تخصص مالية المؤسسة  
بعنوان:

## دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE  
وحدة غرداية للفترة 2015 - 2019

من إعداد الطالبين:

لعور محمد الصالح

أولاد عمران عبد الرحمان

لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الأستاذ لسوس مبارك	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذة مرسلية نزيهة	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا، مقرا
الأستاذ بيشي اسماعيل	-	جامعة غرداية	مساعد مشرف
الأستاذة أرحاب وسام	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2020

جامعة غرداية  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
شعبة: العلوم المالية و المحاسبة  
تخصص مالية المؤسسة  
بعنوان:

## دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE  
وحدة غرداية للفترة 2015 - 2019

من إعداد الطالبين:

لعور محمد الصالح

أولاد عمران عبد الرحمان

لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الأستاذ لسوس مبارك	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذة مرسلي نزيهة	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا، مقرا
الأستاذ بيشي اسماعيل	-	جامعة غرداية	مساعد مشرف
الأستاذة أرحاب وسام	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2020

# إِهْدَاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الغاليين اللذين كرسا  
حياتهما من أجل أن أبلغ هذا المستوى من النجاح، أدعو الله أن  
يحفظهما ويديم عليهما الصحة والعافية، كما أدعو الله عز وجل أن  
يقدرني و يعينني على تعويضهما وإرضائهما و الى كل اخوتي و أصدقائي

محمد الرحمان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي  
وكل أصدقائي

صالح

# شكر وتقدير

أولا من نتوجه إليه بالشكر والحمد الكثير هو الله رب  
العالمين الذي رزقنا العقل،  
وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى ونسأل الله رب العالمين  
رب العرش الكريم أن يكون علمنا هذا نافعا إن شاء الله.

نشكر الله سبحانه و تعالى الذي أعطانا الشجاعة والعزيمة  
على المثابرة والعمل.

نتقدم بجزيل الشكر إلى للأستاذة المشرفة مرسلي نزيهة  
على نصائحها وتوجيهاتها القيمة فجزاها الله جنة الفردوس.

نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة وعمال مكتبة كلية  
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
بجامعة غرداية.

ولا يفوتنا التعبير عن تقديرنا الخاص وامتناننا إلى كل من ساهم و ساعد من قريب أو من  
بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بولاية غرداية. حيث تناولنا في الجانب النظري التشخيص المالي للمؤسسة من خلال التطرق لمفاهيم التشخيص المالي و الأدوات المستخدمة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ، ومن ثم العمل على الاختيار الامثل لمختلف القرارات المتعلقة بالتمويل، الاستثمار وتوزيع الارباح .

قمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول الى اهداف الدراسة .

أعتمدنا في هذه الدراسة على القوائم المالية للسنوات من 2015 الى 2019 و تحليلها و ذلك باستخدام مجموعة الأدوات و المؤشرات و قد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- التشخيص المالي له دور كبير في تحديد الوضعية المالية لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب من اجل اتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المرسومة لتحسين وضعية المؤسسة.
- أساليب و أدوات التشخيص المالي تعتبر أداة فعالة يمكن الاستعانة بها لبناء نظرة واضحة لمستقبل المؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** تشخيص مالي، مؤشرات توازن مالي، نسب مالية، قرارات مالية.

### Résumé:

La présente étude vise à mettre en évidence le rôle du diagnostic financier dans la prise de décision financière à la Société l'Algérienne de Fabrication de Pipe ALFAPIPE dans la wilaya de Ghardaïa. Où nous avons traité du côté théorique du diagnostic financier de la société en abordant les concepts de diagnostic financier et les outils utilisés pour analyser la situation financière de la société, puis en le choix optimal des différentes décisions liées au financement, l'investissement et la répartition du bénéfice.

On a utilisé l'approche descriptive et l'analytique pour atteindre les objectifs de l'étude Dans cette étude, on a se basé sur les états financiers des années 2015 à 2019 à l'aide d'un ensemble des outils et des indicateurs, et l'étude a obtenu aux résultats suivants:

- Le diagnostic financier a un rôle important dans la détermination la situation financière de la Société l'Algérienne de Fabrication de Pipe ALFAPIPE, afin de prendre les décisions appropriées et d'atteindre les objectifs fixés pour améliorer la situation de la société
- Les méthodes et outils de diagnostic financier sont un outil efficace pour donner une vision plus claire de l'avenir de la société.

**Mots clés:** diagnostic financier, outils de diagnostic financier, ratios financiers, décisions financières.

## فهرس المحتويات

.....	الإهداء
.....	شكر و عرفان
.....	المخلص
.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
.....	قائمة الملاحق
أث	مقدمة
<b>07</b>	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية</b>
09	المبحث الاول: الاطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية
09	المطلب الاول: ماهية التشخيص المالي
11	المطلب الثاني: خطوات وادوات التشخيص المالي
22	المطلب الثالث : القرارات المالية
28	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
28	المطلب الأول : الدراسات الوطنية
30	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية
	<b>الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب</b>
<b>33</b>	<b>ALFAPIPE وحدة غرداية</b>
35	المبحث الاول : الطريقة والادوات المستخدمة
35	المطلب الأول: طريقة الدراسة
42	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
43	المبحث الثاني : عرض النتائج والمناقشة
	المطلب الاول : التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي المالية في المؤسسة
43	الجزائرية لصناعة الانابيب
	المطلب الثاني : التشخيص المالي باستخدام النسب المالية في المؤسسة الجزائرية
55	لصناعة الانابيب
	المطلب الثالث : علاقة التشخيص المالي باتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الجزائرية
62	لصناعة الانابيب

64	..... الخاتمة
67	..... قائمة المراجع
70	..... الملاحق



قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	بطاقة تقنية مختصرة للمؤسسة	01-02
43	الميزانية المالية لسنة 2015	02-02
44	الميزانية المالية لسنة 2016	03-02
46	الميزانية المالية لسنة 2018	04-02
47	الميزانية المالية لسنة 2019	05-02
48	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	06-02
49	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	07-02
50	رأس المال العامل من اعلى الميزانية	08-02
50	رأس المال العامل من اعلى الميزانية	09-02
51	رأس المال العامل الخاص	10-02
51	رأس المال العامل الاجمالي	11-02
52	رأس المال العامل الأجنبي	12-02
53	احتياجات رأس المال العامل	13-02
54	الخبزينة	14-02
55	جدول حسابات النتائج	15-02
56	دارسة تغيرات الأرصدة الوسيطية للتسيير	16-02
58	نسب السيولة	17-02
59	نسب التمويل	18-02
60	نسب النشاط	19-02
61	نسب الربحية	20-02
61	نسب المردودية	21-02

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
25	مخطط لمصادر التمويل	01-01
39	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALFAPIPE	01-02
40	الهيكل التنظيمي للأقسام التقنية لمؤسسة ALFAPIPE	02-02
41	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية لمؤسسة ALFAPIPE	03-02
48	التمثيل البياني لجانب الأصول من الميزانية المختصرة	04-02
49	التمثيل البياني لجانب الخصوم من الميزانية المختصرة	05-02
52	التمثيل البياني تطور مختلف رؤوس الأموال العاملة	06-02
53	التمثيل البياني تطور الاحتياج لرأس المال العامل	07-02
54	التمثيل البياني تطور الخزينة	08-02

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
71	الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2016 لمؤسسة ALFAPIPE	01-02
72	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2016 لمؤسسة ALFAPIPE	02-02
73	الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2017 لمؤسسة ALFAPIPE	03-02
74	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2017 لمؤسسة ALFAPIPE	04-02
75	الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2018 لمؤسسة ALFAPIPE	05-02
76	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2017 لمؤسسة ALFAPIPE	06-02
77	الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2019 لمؤسسة ALFAPIPE	07-02
78	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2019 لمؤسسة ALFAPIPE	08-02
79	جدول حسابات النتائج 2015-2019 لمؤسسة ALFAPIPE	09-02

مقدمة

## أ) توطئة:

تعد المؤسسة الاقتصادية حجر الزاوية في بناء أي اقتصاد في بلد ما فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي و خلق الثروة حيث يؤثر بها المحيط التي تتواجد به أين تتعرض لمخاطر مختلفة فلا يمكن أن تبقى عن معزل التغيرات و التطورات الواقعة في محيطها و من أجل التعامل مع هذه المتغيرات و جب على المؤسسة أن تتكيف معها لكي تستقر و تحافظ على مكانتها في السوق أو سيكون مؤالها الافلاس و الزوال بسبب عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل.

من أجل تخطيط جيد لواقع و مستقبل المؤسسة لابد لها من تشخيص وضعيتها المالية قصد الحصول على صورة واضحة حيث يكتسب التشخيص المالي أهمية للمؤسسة و الأطراف التي تتعامل معها لما يوفره من أدوات تساعد المؤسسة للحصول على حكم منطقي و اتخاذ قرارات مالية سليمة وفق قواعد مدروسة قصد تحقيق الأهداف المرجوة.

ان القرارات المالية من الوضائف الأساسية التي يعمل متخذ القرار على توضيفها فيتعامل مع وضعيات مالية متباينة في الصعوبة حيث يتوجب عليه اتخاذ قرارات مناسبة و يكون ذلك بعد اجراء دراسات معمقة للقوائم المالية و تحليلها باستخدام النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي حيث تكون القرارات المالية مترابطة فيما بينها فلكي تستثمر المؤسسة لابد من توفر مصدر تمويل و ينعكس ذلك على تطورها مما يحقق أرباح ليتمكن للمؤسسة من توزيعها.

ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة حيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

## ب) الإشكالية الرئيسية للبحث:

ما دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب؟

لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع قمنا بتحليلها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل تحقق المؤسسة وضعية مالية جيدة من خلال مؤشرات التوازن المالي؟
2. هل تحقق المؤسسة وضعية مالية جيدة من خلال النسب المالية؟
3. ماهي أهم القرارات المالية المتخذة في المؤسسة محل الدراسة؟

### ت) فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: تحقق المؤسسة محل الدراسة نتائج مالية حسنة من خلال مؤشرات التوازن المالي؛
- الفرضية الثانية: تحقق المؤسسة محل الدراسة نتائج مالية حسنة من خلال النسب المالية؛
- الفرضية الثالثة: من أهم القرارات المالية المتخذة في المؤسسة محل الدراسة قرار الاستثمار.

### ث) مبررات إختيار الموضوع:

- مبررات موضوعية:

- الموضوع ذو صلة مباشرة بتخصص مالية المؤسسة؛
- تدعيم التجربة الميدانية بالدراسة الأكاديمية؛
- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التشخيص المالي في الوقت الراهن على المستوى الوطني من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.

- مبررات ذاتية:

- تعلق البحث بتخصصنا؛
- الرغبة في معالجة موضوع التشخيص المالي؛
- الشعور بقيمة و أهمية الموضوع، والرغبة في مواصلة البحث فيه.

### ج) أهمية البحث:

- يعتبر موضوع التشخيص المالي مهم في تحديد نقاط القوة و الضعف للمؤسسة مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة
- استغلال النتائج التي سيتم التول إليها من خلال الدراسة و التوصيات التي سيتم الخروج بها
- تمثل اضافة الى المعرفة العلمية في هذا المجال

### ح) أهداف البحث:

- عرض أهم الأساليب و الأدوات المستعملة في الشخيص المالي و توضيح كيفية استخدامها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
- ابراز أهمية التشخيص المالي و دوره في ترشيد القرارات المالية

(خ) حدود البحث:

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانبه، حددنا مجال بحثنا في ما يلي:

- المجال الزمني: استغرقت مدة الدراسة 2015 الى 2019

- المجال المكاني: من أجل تسليط الضوء على حيثيات الموضوع خاصة في جانبه التطبيقي، قمنا بإجراء دراسة الحالة في مؤسسة الجرائية لصناعة الأنايبب الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية لغرداية (د) منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

استخدمنا المنهج الوصفي من أجل عرض وتحليل وتفسير المعلومات للوصول الى استنتاجات واقعية، بالإضافة الى دراسة حالة للتعلم في الدراسة و فيما يخص الأدوات المستعملة إعتدنا على الكتب، و الأطروحات و في دراسة الحالة استعملنا المقابلة كأداة لجمع المعلومات.

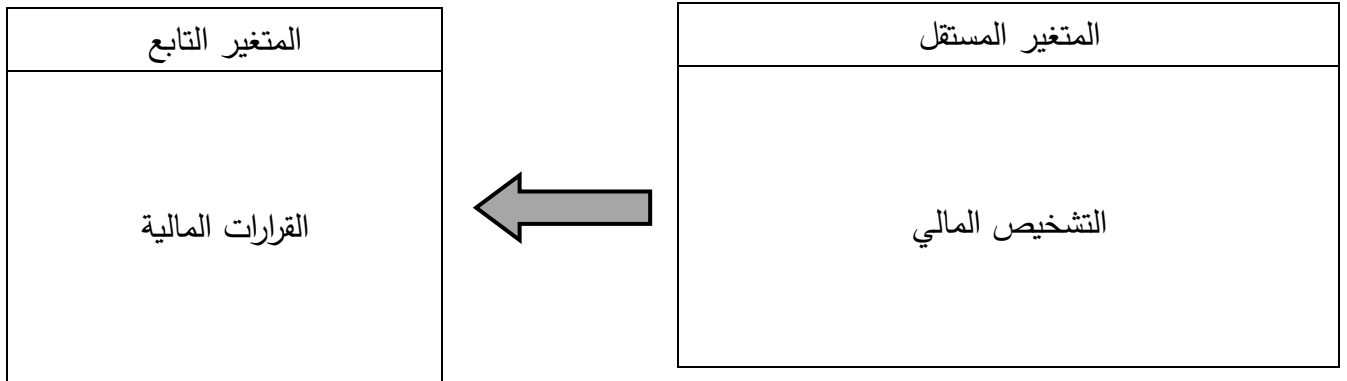
(ذ) صعوبات البحث:

1. صعوبة دراسة الحالة في ظل الوباء المستجد؛
2. السماح باستعارة فقط عدد محدود من الكتب مما يصعب عملية الدراسة؛

(ر) متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التشخيص المالي  
المتغير التابع : القرارات المالية

شكل يمثل نموذج الدراسة



ز) هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بجميع جوانب البحث تم اعتماد خطة هيكلها مكون من:

مقدمة ، فصلين وخاتمة

- الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية وقسم هذا الفصل إلى مبحثين:
- المبحث الأول: تناول الاطار النظري للتشخيص المالي والقرارات ؛
- المبحث الثاني: تناول الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حيث تم فيه تفصيل الدراسة الميدانية و الذي قسم بدوره إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة؛

- المبحث الثاني: تناول النتائج و مناقشها.

ثم في الأخير تأتي الخاتمة العامة للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات للوصول إلى النتائج و الاقتراحات من خلال البحث.



الفصل الأول  
الإطار النظري للتشخيص  
المالي والقرارات المالية

### تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الوحدة الأساسية لاي اقتصاد ، ولكي تتطور وتتمو وتضمن البقاء والاستمرار في محيط يتميز بالمنافسة وكثرة رؤوس الاموال ، لابد من التسيير المالي المحكم وذلك بفحص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ويتم هذا بأساليب وأدوات التشخيص المالي التي تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة والعمل على تحسينها ومعالجتها في الوقت المناسب ، ومن ثم اتخاذ قرارات مالية رشيدة تمكنها من بلوغ اهدافها بكفاءة وفعالية .

سنتناول في هذا الفصل من الدراسة الجانب النظري للدراسة و الذي يحتوي علي مبحثين الأول يتعلق بالأساس النظري المرتبط بموضوع الدراسة، ونوضح فيه مفهوم التشخيص المالي وأهدافه واهم ادواته ، ومن ثم نتطرق الى مفهوم القرارات المالية وخصائصها ومراحل اتخاذها ، ثم المبحث الثاني الذي يحتوي على مراجعة الدراسات السابقة .

## المبحث الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

تمر المؤسسة بمراحل عدة خلال عمرها الاقتصادي حيث تحقق نتائج مختلفة من دورة الى اخرى في جميع مراكز النشاط (رقم الاعمال \_ الاجور \_ المصاريف المختلفة \_ التجهيزات الانتاجية ...الخ) وخلال هذه المراحل يتوجب على المسير القيام بتشخيص وتحليل الوضعية المالية بالمؤسسة ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة و الضعف للمؤسسة التي تساعد على إتخاذ القرارات المالية التي تعد من اهم العمليات الادارية التي يكون لها الاثر البالغ في حياة المؤسسة .

### المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي

سنستعرض في هذا المطلب التعريف بالتشخيص المالي مع ذكر الاهداف والاهمية .

#### الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي

**1- التعريف الأول:** يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية<sup>1</sup>.

**2- التعريف الثاني:** التشخيص المالي يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية عن نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الاهداف المراد تحقيقها، لذا فهو مهمة من مهام المسير ويعتبر الركيزة التي تستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية<sup>2</sup>.

**3- التعريف الثالث:** التشخيص المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مشروع اقتصادي من اجل تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات<sup>3</sup>.

1 الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الادارة المالية، الجزء 2، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان الاردن، 2011، ص 42

2 مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص15  
الشريف بوفاس، بلال رحايلية، مداخلة حول التشخيص المالي والتشخيص الاستراتيجي في المؤسسة، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس، يوم 22-23 ماي، 2012، ص 6،<sup>3</sup>

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التشخيص المالي هو عملية يتولاها المسير المالي في المؤسسة فيقوم بتحليل ومعالجة البيانات المالية المتاحة في المؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الادوات والمؤشرات المالية قصد الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة .

### الفرع الثاني : اهداف التشخيص المالي

ان الهدف من التشخيص المالي هو تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية<sup>1</sup>:

- 1- **النمو**: التشخيص المالي يهدف الى تحقيق المستوى المطلوب من النمو للمؤسسة وذلك بدراسة مصادر التمويل، والاستثمار ورفع الربحية.
  - 2- **التوازن** : اي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل ( دورة الاستثمار) وعلى المدى القصير ( دورة الاستغلال) .
  - 3- **المردودية** : اي المردودية بنوعها :
  - 4- **الاقتصادية** : اي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.
  - 5- **المالية** : والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.
  - 6- **المخاطر** : التشخيص المالي يهدف الى التعرف على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وكيفية مواجهتها وذلك بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للأداء المالي للمؤسسة .
- ان الهدف الاساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة على نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة وموقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها وايجاد التعديلات او الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتقادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص .
- كما يهدف التشخيص المالي الى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج او رفع راس المال او توسيع المؤسسة .

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص11

### الفرع الثالث : أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منحج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية<sup>1</sup> :

- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة ؛
- تحسين مدى تطور او تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وامكانية تسديد ديونها ؛
- امكانية السماح للاقتراض مجددا او الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر ؛
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة او لتغيير اتجاه الشركة ؛
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية ؛
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة بالمؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها .

### المطلب الثاني: خطوات وادوات التشخيص المالي

#### الفرع الاول : خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لأخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في نقاط التالية<sup>2</sup> :

1- تحديد الهدف من التشخيص ( السياسة والقرارات المراد اتخاذها ) .

2- الفترة الزمنية المعنية بالدارسة .

3- إختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص .

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق تم ذكره، ص 45  
لحسن دردوري، محاضرات التشخيص المالي، سنة اولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
<sup>2</sup> تخصص مالية وحاكمية المؤسسة المالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص12.

- 4- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة .
- 5- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول .
- 6- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة .
- 7- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات .
- 8- القيام برسم السياسات و إتخاذ القرارات المناسب .

### الفرع الثاني : التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

#### أولاً: تعريف التوازن المالي

يعرف التوازن المالي بأن الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة، أو الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي<sup>1</sup>.

#### ثانياً: مؤشرات التوازن المالي

تتمثل في التوازنات المالية الثلاث رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة، والتي سنتعرف عليها من خلال تعريفها، تفسير مدلولها وطرق قياسها.

#### 1- رأس المال العامل FR

(أ) **تعريف :** يعرف على انه ذلك الجزء من الاموال الدائمة (موارد دائمة) الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاق ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة مرتفعة<sup>2</sup>.

(ب) **حساب رأس المال العامل :** يحسب وفق طريقتين<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> لحسن دردوري، مرجع سابق تم ذكره، ص45.

<sup>2</sup> خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار الهومة، الجزائر، 2010، ص81.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص82.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

الطريقة الاولى : من اعلى الميزانية :  
رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة

بالتعويض نجد :

الأموال الدائمة = الاموال الخاصة + الديون طويلة الاجل.

الاصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة المؤقتة (مخزون العمل + سندات المساهمة + الكفالات المدفوعة + الحقوق التي تزيد عن سنة).

الطريقة الثانية : من اسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل

بالتعويض نجد :

الاصول المتداولة = قيم الاستغلال (مخزونات المؤسسة) + القيم المحققة + القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الاجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال.

**3) انواع رأس المال العامل :** يمكن تقسيم رأس المال العامل الى ثلاثة انواع<sup>1</sup> :

أ) **رأس المال العامل الخاص :** وهو الفائض من الاموال الخاصة بعد تمويل الاصول غير جارية، ويتم الحصول عليه عن طريق مقارنة الاموال الخاصة مع الاصول غير جارية، اي دراسة ما مدى قدرة الاموال الخاصة على تغطية اتمويل الاصول غير جارية، ويعتبر كمؤشر للحكم على الاستقلالية المالية للمؤسسة، ويحسب بإحدى العلاقتين :

رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الاصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = الاصول المتداولة - مجموع الديون

<sup>1</sup> جميلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2009، ص 90.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

(ب) رأس المال العامل الاجمالي: ويضم مجموع عناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وتتمثل في مجموع الاصول التي تدوم لمدة سنة او اقل من سنة، تشمل مجموع الاصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الاجمالي} = \text{مجموع الاصول المتداولة}$$

(ت) رأس المال العامل الاجنبي(الخارجي) : وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الاصول المتداولة، او رأس المال العامل الاجمالي، ويحسب بإحدى العلاقتين :

$$\text{رأس المال العامل الاجنبي(الخارجي)} = \text{مجموع الديون}$$

$$\text{رأس المال العامل الاجنبي(الخارجي)} = \text{رأس المال العامل الاجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

### 4) تفسير راس المال العامل :

هناك ثلاث حالات يمكن ان يأخذها راس المال العامل هي<sup>1</sup>:

● رأس المال العامل  $< 0$  : ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

● رأس المال العامل  $= 0$  : يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل الاحتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

● رأس المال العامل  $> 0$  : يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

### 2) احتياجات راس المال العامل (BFR):

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق تم ذكره، ص 83.



## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

أ) تعريف: يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الامثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.

وتعرف على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق من جهة و الالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية<sup>1</sup>.

ب) حساب احتياجات رأس المال العامل BFR : يحسب وفق العلاقة<sup>2</sup>

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات الدورة = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة)

موارد الدورة = (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

3) أنواع احتياجات رأس المال العامل : نميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل<sup>3</sup> :

أ) احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRex) : تشمل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة

الاستغلال بسبب حدوث فارق رمني بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال حيث أن :

- احتياجات الاستغلال: تتمثل في احتياجات التمويل بفعل سرعة دورة الاستغلال ؛

- احتياجات موارد الاستغلال: تتمثل في موارد التمويل بفعل الديون المقدمة من الموردين.

ويحسب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وفق العلاقة التالية :

BFRex = احتياجات استغلال الدورة - موارد الاستغلال

ب) احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex): تمثل احتياجات التمويل

<sup>1</sup> زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص50.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص51

<sup>3</sup> غنية بوزيد، محددات اختيار الهيكل المالي الامثل، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2012، ص154.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

المتولدة عن دورة خارج الاستغلال، بسبب حدوث فارق رمزي بين احتياجات خارج الاستغلال (دائنون اخرون) وموارد الاستغلال (ديون متنوعة).

ويحسب احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال وفق العلاقة التالية :

$$\text{BFRhex} = \text{احتياجات خارج استغلال الدورة} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

### (4) تفسير احتياجات رأس المال العامل :

هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها احتياجات رأس المال العامل<sup>1</sup>:

● **احتياجات رأس المال العامل < 0** : هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

● **احتياجات رأس المال العامل = 0** : تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات

الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الامثل للموارد.

● **احتياجات رأس المال العامل > 0** : هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد اخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

### (5) الخزينة (TR) :

(أ) تعريف:

هي مجموعة الأموال التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الاموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2012، ص205  
<sup>2</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق تم ذكره، ص53.

(ب) حساب الخزينة (TR): تحسب وفق طريقتين<sup>1</sup>:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

(ت) تفسير الخزينة تفسير الخزينة (TR):

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تكون أمام ثلاث حالات<sup>2</sup>:

●  $TR=0$  أي  $BFR=FR$ : المؤسسة حققت توازن مالي، أي لا بد اي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

●  $TR > 0$  أي  $BFR > FR$ : حالة عدم التوازن، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان إستمرارية النشاط.

●  $TR < 0$  أي  $BFR < FR$ : حالة توازن المؤسسة أي حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الاصول الثابتة، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة.

الفرع الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية

أولاً: تعريف النسب المالية

هي العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الإستدلال بكل واحد منهما فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مظللاً عندما يكون منفرداً؛ وبالتالي يجب النظر الى الارقام بشكل مطلق وهي مرتبطة أو منسوبة الى بعضها البعض حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة<sup>3</sup>.

ثانياً: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية الى المجموعات الرئيسية التالية:

المجموعة الأولى: نسب السيولة

<sup>1</sup> اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 148.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق تم ذكره، ص 51.

<sup>3</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق تم ذكره، ص 44.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند ميعاد استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية ، وتتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل اصولها الجارية الى نقدية وبالسرعة المناسبة ، وعادة تسدد الالتزامات الجارية "الخصوم الجارية" من الاصول الجارية ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور اساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك<sup>1</sup>.

وتدرس نسب السيولة في ثلاث مستويات :

- السيولة العامة .
- السيولة المختصرة .
- السيولة الفورية .

**1) نسب السيولة العامة :** تستعمل هذه النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي القصير الأجل ، أي أنها تهدف الى تحليل وتقييم مركز رأس المال والتعرف على درجة تداول عناصره<sup>2</sup>. ويتم حسابه بالعلاقة التالية :

**نسب السيولة العامة = مجموع الاصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الاجل**

عموما يجب ان تكون اكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة في وضعية مالية جيدة .

**2) نسب السيولة المختصرة :** قد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الاقل سيولة بالاضافة الى كونه يمثل اكبر حصة من الاصول المتداولة ، وبالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول الى نقدية ، هذا يعني لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية وتحصيل ذممها، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي<sup>3</sup>. ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

**نسب السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) ÷ الديون قصيرة الاجل**

كلما كانت هذه النسبة محصورة بين 0,75 و 1 كلما كان ذلك مؤشرا على القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .

<sup>1</sup> منير شاكور محمد واخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل لنشر ، عمان ، الاردن ، ط2 ، 2005 ، ص54

<sup>2</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود ، مرجع سابق تم ذكره، ص37 .

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص38

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

**3) نسب السيولة الفورية :** تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل ، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية فقط وهذا يعتبر امعانا في سياسة الحيطه والحذر ، وتقترض استحقاق الخصوم الجارية قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي<sup>1</sup> . ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسب السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

وتكون الحالة المثلى ما بين 0.2 و 0.3

### المجموعة الثانية : نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح ادارة المؤسسة في ادارة الاصول والخصوم ، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الامثل لهذه الاصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق اعلى ربح ممكن<sup>2</sup> . ويمكن أن ندرس نسب النشاط في ثلاث مستويات<sup>3</sup> :

$$\text{1) مدة دوران مخزون البضائع} = (\text{متوسط المخزون} \div \text{تكلفة السلع المباعة}) \times 360$$

كلما كان حاصل قسمة كبير كلما دل ذلك على سرعة حركية المخزون وبالتالي فإن احتمال خطر إنعدام السيولة ضعيف .

$$\text{2) معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول المتداولة}}$$

تبين كفاءة الأصول المتداولة في توليد المبيعات .

$$\text{3) معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

المبيعات المحققة مستثمرة في الأصول الثابتة والمتداولة .

### المجموعة الثالثة : نسب التمويل

<sup>1</sup> منير شاكور محمد واخرون ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 84 .  
<sup>2</sup> عامر عبد الله ، التحليل والتخطيط المالي المتقدم ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 2015 ، ص 207 .  
<sup>3</sup> مبارك لسوس ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 49 .

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، ومن اهم ماتقيسه هذه النسب <sup>1</sup>:

**(1) نسبة التمويل الدائم :** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل؛ أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما .

**(2) نسبة التمويل الذاتي :** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكثر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها مع تحقيق فائض .

**(3) نسبة الاستقلالية المالية :** تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 فإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقتراض المؤسسة .

**(4) نسبة التمويل الخارجي :** تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة ازدادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

<sup>1</sup> اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة ماجيستر ، تخصص ادارة الاعمال ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 86-87 .

### المجموعة الرابعة : نسب الربحية

المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها وبين مختلف الوسائل التي يمكن اخذها بعين الاعتبار ومن اجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية ، البشرية ، المالية ويقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد ، ونجد فيها النسب التالية<sup>1</sup>:

**(1) نسب ربحية الاصول :** تبين هذه النسبة ما استخدام من اصول للحصول على النتيجة ، وبالوحدات تمثل ماتعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الاصول الغير الجارية والاصول الجارية من النتيجة الاجمالية ، فالعبرة ليست في ضخامة الاصول المستخدمة بقدر ماهي في مردودية هذه الاصول ، وتحسب نسبة مردودية الاصول بواسطة العلاقة التالية :

$$\text{نسبة مردودية الاصول} = (\text{النتيجة الاجمالية} \div \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

**(2) نسبة ربحية الاموال الخاصة :** تمثل نسبة مردودية الاموال الخاصة ، أو هي النتيجة المتحصل عليها من من استخدام اموال المساهمين "الملاك" ، تمثل ماتقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية ، وتمثل أهم النسب المالية ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة ربحية الاموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الاموال الخاصة}) \times 100$$

**(3) نسبة ربحية النشاط :** تمثل النسبة رقم الاعمال ، أو ماتقدمه الوحدة النقدية ربح ، فضخامة رقم الأعمال في بعض الاحيان قد تكون مضللة ، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية ، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الارباح ، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في ادارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية ، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الاجمالية} \div \text{رقم الاعمال}) \times 100$$

<sup>1</sup> مبارك لسوس ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 51 .

### المطلب الثالث : القرارات المالية

للقرار المالي تأثير كبير في المؤسسة الاقتصادية ، لذلك وجب على صانع القرار الفهم الدقيق له ومختلف المراحل التي يمر بها للوصول إلى أنسب الحلول التي تخدم المؤسسة.

#### الفرع الأول : مفهوم القرار المالي

تعرف القرارات المالية على أنها " اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحميل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده على اتخاذ القرارات المالية".<sup>1</sup> القرار المالي : هو دراسة أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني : خصائص القرارات المالية

- القرارات المالية ذات أهمية بالغة وذلك لصعوبة اتخاذها والتقرير بشأنها وكلما كان متخذ القرار ذو مهارات وقدرات علمية جيدة، مع توافر المعلومة السليمة التي تتميز بالمصداقية والشفافية كلما كانت تلك القرارات صحيحة وتخدم الأهداف العامة للمؤسسة ومنه فإن القرارات المالية لديها عدة خصائص أهمها<sup>3</sup>
  - إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
  - القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند إتخاذ هذه القرارات.
  - إن نتائج القرارات المالية لاتتم بسرعة ، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي الى صعوبة اصلاح الخطا اذا كانت القرارات خاطئة.
  - إن القرارات المالية لا تتخذ بمعزل عن بقية القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها، كما تمتد بأثرها إلى المستقبل وتؤثر فيه.
  - إن القرارات تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية نابعة من شخصية متخذ القرار والذين يساهمون معه في اتخاذها.

#### الفرع الثالث : مراحل اتخاذ القرارات المالية

تتمثل عملية اتخاذ القرار على العديد من المراحل حتى يتمكن من الوصول إلى الحل الأفضل واتخاذ القرار المناسب، وهي كما يلي<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص207  
<sup>2</sup> مهدي حسن زوليف واحمد القطامين، الرقابة الادارية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص36  
<sup>3</sup> زياد سليم رمضان، اساسيات الادارة المالية، الطبعة الرابعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 1996، ص17



- 1- **تشخيص واكتشاف المشكلة:** يجب على متخذ القرار تحديد المشكلة، لأن ذلك يساعد على جمع المعلومات الملائمة وطرح البدائل الممكنة بشكل أسرع مما يؤدي إلى ربح الوقت وتوفير الجهد.
- 2- **تجميع البيانات والمعلومات:** بعد القيام بتحديد المشكلة، يقوم متخذ القرار بجمع كل البيانات والمعلومات المتعلقة بها حيث يمكن أن تكون هذه المعلومات متعلقة بظروف ماضية أو مبنية على توقعات مستقبلية.
- 3- **البحث عن البدائل:** يعتبر البديل هو الوسيلة الموجودة أمام الإدارة لحل المشكلة القائمة لتحقيق الأهداف المطلوبة واتخاذ القرار المناسب، ويجب أن يتصف البديل بقدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار الوصول إليها، وتتطلب عملية تحديد البدائل القدرة على الابتكار والإعتماد على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة، فإذا كان القرار المالي يتعلق بالتمويل فيمكن ان تكون البدائل في التمويل الداخلي أو الإقتراض أو طرح أسهم المشروع أما إذا كان قرارا استثماريا فيمكن الإعتماد على الإستثمار قصير الاجل كالاستثمار في الذمم المالية والمخزون السلعي أو الاعتماد على الإستثمار طويل الاجل.
- 4- **تقييم البدائل ومقارنتها:** ويتم ذلك عن طريق تقدير النتائج الإيجابية والسلبية المتوقعة لكل بديل ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي لا تحقق الشروط المطلوبة في اتخاذ القرار، ومن المعايير التي يمكن استخدامها في المقارنة بين البدائل المعايير المالية والتي تتعلق بالربحية والتكاليف ومعدلات الفائدة .
- 5- **اختيار البديل المناسب:** وفي هذه المرحلة يترجم المديرون جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل والذي ينتج أكبر قدر من الفوائد والمزايا المحتملة ويقص السلبيات والعيوب إلى أقل ما يمكن ويجب أن يعتمد القرار الخاص باختيار أحد البدائل على ما يلي:
  - تحقيق الأهداف الجوهرية الصادرة من أجله.
  - توفير الوقت والجهد والتكلفة بالمقارنة مع الخيارات الأخرى.
  - الملائمة والامكانيات المتاحة.
  - الاهتمام بدراسة عنصر المخاطرة في مرحلة التنفيذ المختلفة مستقبلا.
- 6- **متابعة التطبيق، تقييم ومراقبة القرار:** تهتم الخطوة الأخيرة في اتخاذ القرار بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم النتائج أولا بأول، حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر مدى الإنحراف عن المخطط سعياً إلى معالجة الإنحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى لا تتفاقم ويصعب مواجهتها.

<sup>1</sup> ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009، ص 114

### الفرع الرابع: أنواع القرارات المالية

#### أولاً : قرارات التمويل

#### 1) تعريف قرارات التمويل :

يعرف على انه " الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة وهذا القرار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الاستثمار لذلك يجب عليها أن تختار المشاريع الاستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة وتقلص من أخطار الإفلاس"<sup>1</sup>.

#### 2) مصادر التمويل :

#### أ) مصادر التمويل طويلة الاجل :

هي المصادر التي تستخدم في الاستثمارات طويلة الاجل وتكون مدتها أكثر من سنة، ذلك من أجل تلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأموال المتداولة وهي<sup>2</sup> :

**الأسهم العادية:** هي مستندات ملكية لحاملها، ويتمتع صاحبها بحق التصويت في الجمعية العامة والتداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المؤسسة.  
**الأسهم الممتازة :** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية، ويتمتع حامله بمجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حامله على نسبة ثانية من الأرباح، وله الأولوية في استرجاع قيمة سهمه في حالة التصفية، ولا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العامة على عكس الأسهم العادية، ويحق لحامل السهم الممتاز تحويله إلى سهم عادي.

**السندات:** هي أداة من أدوات المديونية، تصدرها المؤسسة وتطرح للتداول أمام المؤسسات والأفراد بهدف الحصول على تمويل طويل الاجل، وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.

**القروض المصرفية طويلة الاجل:** هي إحدى مصادر التمويل طويلة الاجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها اكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال المحلية أو الأجنبية، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المفترض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المفترض الذي قد يتم دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه وقد يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة ومحدودة.

#### ب) مصادر التمويل قصيرة الاجل: يوجد نوعين اساسيين لهذا التمويل هما<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> هنادي عبد المنعم احمد الاحمر, اثر مكونات هيكل راس المال في اتخاذ التمويلية والاستثمارية, مجلة امارابك, المجلد9, العدد28, 2018, ص80

<sup>2</sup> هوارى معراج واخرون, القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية, دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, 2013, ص184\_187

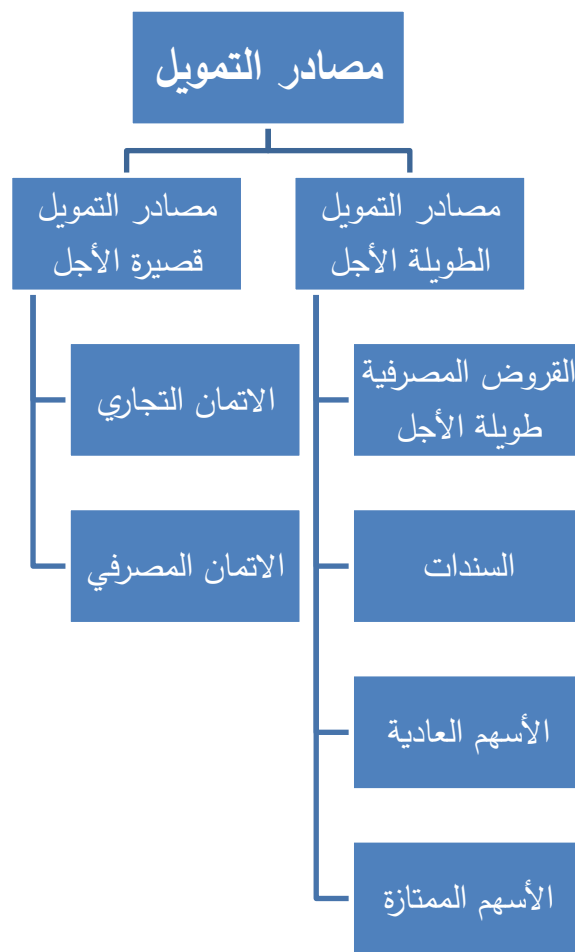
<sup>3</sup> دريد كامل ال شيب, مقدمة في الادارة المالية المعاصرة, دار الميسر للنشر والتوزيع, الاردن, 2006, ص221

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

**الائتمان التجاري** : هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري مقابل شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

**الائتمان المصرفي** : تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المؤسسة وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل سنة.

الشكل رقم (01-01): مخطط لمصادر التمويل



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ماتم ذكره.

ثانيا : قرارات الاستثمار

**1) تعريف قرارات الاستثمار** : يمكن القول أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري, حيث ان هذا القرار يترتب عليه التضحية وإغراق مبالغ ضخمة

في استخدام معين يصعب تحويله أو الرجوع عنه إلا بحدوث خسائر كبيرة، كما أن اكتمال الحصول على العوائد والمنافع المنتظرة غير مؤكدة سواء في مقدارها أو حجمها أو توقيتها ومن هنا تأتي دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية بهدف تقييم المشروعات من حيث العائد واتخاذ القرار الاستثماري المناسب" أو هو " عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد على مدار فترات زمنية مقبلة<sup>1</sup>.

### (2) خصائص القرار الاستثماري:

إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها. يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل والتي من الضروري التغلب عليها. يرتبط القرار الاستثماري دائماً بدرجة معينة من المخاطر.

ينبغي تقييم الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما: العائد المتوقع، المخاطر المحتملة.

(3) أنواع قرارات الاستثمار : يمكن تصنيف قرارات الاستثمار بحسب البعد الزمني إلى قصيرة الأمد<sup>2</sup>. وطويلة الأمد<sup>3</sup>:

**القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة (رأس المال العامل) والتي تشكل جزءاً مهماً من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وقراراتها لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدهما. **القرارات الاستثمارية طويلة الأمد:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإفناق الاستثماري طويل الأمد والمتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة، وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الإفناق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات الحالية من حيث تجسيدها وتوسيعها مثلاً شراء موجودات جديدة بغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة.

### ثالثاً : قرارات توزيع الأرباح

#### (1) تعريف قرارات توزيع الأرباح :

تتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية أو زمن توزيع هذه الأرباح وهذا يعني سنة التوزيع وتحديد الأرباح التي

<sup>1</sup> امين السيد احمد لطفي, تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2005, ص11

<sup>2</sup> حمزة محمود زبيدي, الادارة المالية المتقدمة, الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2004, ص69

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق, ص70

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

يجب الاحتفاظ بها داخل شركة الأعمال بشكل أرباح محتجزة (احتياطي الأرباح) والتي تعتبر مصدر مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة<sup>1</sup>.

### (2) سياسات توزيع الأرباح :

تتضمن سياسات التوزيعات اتخاذ قرار بتوزيع أو احتجاز الأرباح عادة لإعادة استثمارها في المنشأة و هناك سياسات عديدة نذكر منها<sup>2</sup> :

- **سياسة فائض التوزيعات:** وتقوم هذه السياسة على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي تحققه المؤسسة بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.

- **التوزيعات الثابتة:** والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.

- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** تنطوي على قيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.

- **خطة إعادة استثمار التوزيعات :** تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات، وتتلائم هذه السياسة عم المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.

<sup>1</sup> حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق تم ذكره، ص72  
محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العيد، الادارة المالية مدخل قيمة واتخاذ القرارات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص397<sup>2</sup>

### المبحث الثاني : الدراسات السابقة

في هذا المبحث سوف نتطرق الى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ، حيث تم تصنيف هذه الدراسات في مطلبين الى دراسات محلية ( جزائرية ) ، ودراسات اجنبية ، ثم قمنا بدراسة مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية .

#### المطلب الأول : الدراسات الوطنية

الفرع الأول : دراسة مختاري زهرة بعنوان "التشخيص المالي ودوره في تقييم الاداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين"، السنة الجامعية 2010/2011 حيث كانت الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير فرع مالية المؤسسة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة احمد بوقرة حيث عالجت الاشكالية التالية :

- ماهو دور التشخيص المالي في تقييم الاداء المالي شركة التأمين ؟

وتم اخذ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين كدراسة حالة ، حيث هدفت هذه الدراسة على ان التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف الى التعرف على نقاط القوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الادوات التحليلية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي، و تم التوصل على ان راس المال العامل كافي لتغطية احتياجات راس المال العامل وإحداث فائض مما دل على الصحة المالية للشركة وقدرتها على حد ما على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمنين.

(1) اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

تناولت دراستنا دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية وهو يمثل الفرق في الموضوع حيث لخصت دراستنا الى ابراز اهمية ادوات التشخيص المالي والدور الذي تلعبه في اتخاذ القرارات بينما هذه الدراسة لم تتناول القرارات المالية بل ركزت على دور ادوات التشخيص المالي في عملية تقييم الاداء المالي .

الفرع الثاني: دراسة محمد الحافظ عيشوش ( دور التشخيص المالي و الاقتصادي في اتخاذ القرارات

الاستثمارية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال)

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة سنة 2016 / 2017.

تناولت الدراسة أربعة فصول عالج فيها الباحث الاشكالية التالية: كيف يساهم التشخيص المالي و

الاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق الاعتماد على أدوات التشخيص المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي بغية تحديد النقاط القوة وضعف في المؤسسة للحفاظ عليها هذا من الجانب المالي ، أما التشخيص الاقتصادي هو المعرفة الجيدة لمحيط المؤسسة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ( تحليل المنافسة وتحليل التكاليف الإنتاج ، وتحديد الأسعار ، ودراسة السوق من المتغيرات الاقتصادية

## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

الجزئية ، أما على المستوى الكلي تعطي معلومات على الناتج المحلي الإجمالي كذلك أسعار الفائدة ومعدلات التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وحالة الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات)، كل هذه المتغيرات تساعد متخذ القرارات على إعطاء صورة أوسع وأشمل على محيط المؤسسة وكيفية التأقلم معها وكيفية استغلالها لنقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف واصلاحها ، بما يتماشى مع وضعها للحفاظ على المؤسسة واستمراريتها وتحقق أهدافها وخطتها الإستراتيجية ، لكن لا يمكن الاعتماد عليها إلا بالمعرفة الجيدة للوضع المالية للمؤسسة حتى نتمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية

توصلت الدراسة الى أن التشخيص المالي و الاقتصادي هام في كشف الوضع المالية و الاقتصادية و تساعد المسير المالي في اتخاذ القرارات المالية و الاستثمارية، و انطلاقا من أنظمة معلومات دقيقة توفر المعلومات الاقتصادية و المالية سواء على مستوى محيطها الداخلي أو محيطها الخارجي قصد اتخاذ قرارات استثمارية و في الوقت المناسب .

### 1) اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

موضوع دراستنا كان دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية حيث توصلنا انه من خلال ادوات التشخيص المالي يمكن تحليل الوضع المالية للمؤسسة ومن خلالها يتم اتخاذ القرارات المالية اما هذه الدراسة فقد استخدمت نماذج التنبؤ بالفشل المالي للتحليل وضعية المؤسسة وقد استعملت التشخيص الاقتصادي للكشف عن الوضع المالية والاقتصادية للمؤسسة التي تساعد المسير المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

### الفرع الثالث : عبد الكريم خيري بعنوان اثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

السنة الجامعية 2018/2019 حيث كانت الدراسة عبارة عن اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة حيث عالجت الاشكالية التالية: كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحقيق أقصى ثروة للمساهمين وتعظيم قيمتها السوقية في ظل تداخل القرارات المالية والتأثير المتبادل بينها ؟

وتم اخذ بورصة الجزائر كدراسة حالة ، حيث هدفت هذه الدراسة الى عرض وتحليل مختلف القرارات المالية والمتمثلة في قرارات الاستثمار، قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح وعلاقتها بالقيمة السوقية للمؤسسة ، وتم التوصل الى انه يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الرفع من قيمة أسهمها وبالتالي الرفع من قيمتها السوقية من خلال اتخاذها لقرارات مالية تكون منسجمة ومتوافقة مع بعضها البعض، بحيث لا يتخذ أي قرار بمعزل عن باقي القرارات باعتبارها قرارات متداخلة معا وذات تأثير متبادل.

### 1) اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

قامت الباحثة في هذه الدراسة بعرض وتحليل مختلف القرارات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية للمؤسسة اما دراستنا فلقد اعتمدت على عرض القرارات المالية وعلاقتها بالتشخيص المالي .

### المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

الفرع الأول: دراسة Mahamadou Djibrilla Hamidou بعنوان

#### (Les Factures déterminants du diagnostic financier des PME)

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في ادارة الأعمال ، جامعة كيبك، كندا سنة 2015.

تناولت الدراسة خمسة فصول عالج فيها الباحث الاشكالية التالية: ما هي عوامل التشخيص المالي التي تؤثر على العلاقة بين الادارة وخصائص العمل والنسب المالية هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة القائمة بين خصائص القائد و الشركة ذات النسب المالية و من ناحية أخرى ، لتحليل التأثير على المتغيرات الوسيطة في هذه العلاقة. وبالمثل ، كانت الدراسة مثال موضوعي لفحص سلوك النسب المالية حسب الصناعة والتبعية و استراتيجية الأعمال والادارة. حيث أن خصائص الادارة والشركة تحدد النسب المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة و تشير النتائج إلى أن استخدام مصادر التمويل الخارجية أو إعداد ممارسات الإدارة المالية يؤثر على النسب المالية تأخذ في الاعتبار خصائص الادارة والشركة

ان العوامل الملائمة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد أو لا تعتمد على التجارة أين يلاحظ اختلاف السيولة اعتمادا الادارة و اصحاب القرار بالتأكد على مراعاة العديد من النسب المالية و تأثير الحجم و قطاع النشاط وكذلك مرحلة التطوير .

#### 1) اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

فيما يخص هذه الدراسة فلقد عالجت عوامل التشخيص المالي ومدى تأثيرها على العلاقة بين الادارة وخصائص العمل والنسب المالية حيث تم اجراء الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما الدراسة الحالية فلقد ركزت على دراسة وتحليل بعض النسب المالية والدور الذي تلعبه في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية .

الفرع الثاني: دراسة معتصم أيمن محمود الحلو (مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية الفلسطينية)

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في كلية التجارة، جامعة غزة، غزة سنة 2016.

تناولت الدراسة ستة فصول عالج فيها الباحث الاشكالية التالية: ما مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية من قبل المصارف الاسلامية الفلسطينية



## الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية الفلسطينية"، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، الامر الذي من شأنه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الشأن، بهدف المساهمة في تطوير الاداء المصرفي الاسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي، ويساهم في فتح آفاق جديدة نحو تطوير الاداء المصرفي وتوسيع نطاقه محلياً ودولياً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود إهتمام لدى المصارف الاسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الاستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي، ولكن بشكل غير كبير، كما تبين وجود إهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل: مؤشر السيولة ومؤشر الرفع المالي ومؤشر دوران المدنين ودوران المخزون.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز النهج الذي يتبعه المصرف قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال اجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل والوقوف على أي مؤشر قد يسترعي نظر المحلل المالي بغرض توجيه الادارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم، المبني على تحليلات علمية وعملية فاعلة، مع ضرورة الاستمرار في إجراء كافة التحليلات المالية التي من شأنها الكشف عن الاداء المالي للمنشآت.

### 1) اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

تم اجراء الدراسة على المصارف الاسلامية فقد كان الهدف منها بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات التمويل حيث تبين ان نسب السيولة ونسب النشاط لها اهمية كبيرة في اتخاذ قرار المنح اما الدراسة الحالية فقد ركزت على تحليل الميزانيات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك مختلف القرارات المالية .

### خلاصة الفصل الاول :

من خلال هذا الفصل خلصنا ان التشخيص المالي هو عملية لمجموعة من الدراسات التي على البيانات المالية بهدف تحليل الوضع المالي للمؤسسة واستخراج نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في اطارها المؤسسة ، اما القرارات المالية فهي من اهم العمليات في المؤسسة حيث يتم المفاضلة لاختيار البديل الامثل من بين المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة ويتم ذلك وفق طرق وأساليب علمية ، وقد وضحنا ان التشخيص المالي له دور كبير في اتخاذ القرارات المالية و ذلك من خلال ادواته التي تمدنا بالمعلومات حول احتياجات راس المال والخزينة ، ونسب السيولة والمردودية وغيرها .

الفصل الثاني  
الدراسة التطبيقية

### تمهيد:

انطلاقا من الادبيات النظرية لموضوع الدراسة التشخيص المالي و القرارات المالية وفي هذا الصدد سنحاول اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية التي على اساسها تتخذ القرارات المالية ، وقد اخترنا في هذا الاطار مؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب الحلزونية ALFAPIPE الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية بنورة ولاية غرداية.

حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل لتعريف مؤسسة الدراسة ثم ابراز اهم النتائج و التوصيات التي خرجنا بها من هذه الدراسة و تم تقسيم الجانب التطبيقي الى المبحثين التاليين:

**المبحث الاول : الطريقة والادوات المستخدمة**

**المبحث الثاني : عرض النتائج والمناقشة**

## المبحث الأول : الطريقة والادوات المستخدمة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة لابد من اعطاء صورة للمؤسسة محل الدراسة كما سنقوم بتوضيح طريقة جمع البيانات من خلال اختيار المجتمع و العينة و مصادر جمع البيانات و أدوات الدراسة.

### المطلب الأول: طريقة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى تقديم عينة الدراسة، و طريقة جمع معطيات الدراسة بالاضافة الى المتغيرات المستخدمة في الدراسة

### الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة

#### 1. تقديم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE بغرداية:

تعتبر وحدة الأنابيب من المؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية لولاية غرداية، حيث أن نشاطها يتجلى في تغطية السوق الداخلية و تلبية حاجيات المؤسسات و تسعى أيضا الى تصدير منتجاتها من اجل زيادة مداخيلها و استهداف السوق الدولية و سنتطرق في هذا الفصل الى التعريف بالمؤسسة

#### 2. التطور التاريخي لمؤسسة الأنابيب ALFAPIPE بغرداية:

تعود نشأة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الى الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS و التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد و الصلب، أين تم هيكله الشركة حيث أصبحت تسمى المؤسسة العمومية الاقتصادية للأنابيب و تفرعت منها الوحدات التالية:

- وحدة أنابيب الغاز بتبسة

- وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء بوهران

- وحدة الأنابيب الصغيرة بالرغاية

- وحدة الأنابيب و تجهيزات الري ببرج بوعريريج

- وحدة الأنابيب الحلزونية بغرداية و التي أصبحت تسمى فيما بعد المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

حيث أنشأت المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية سنة 1974م أين تكفلت الشركة الألمانية HOCH بالانجاز أين تقع في المنطقة الصناعية ببونورة على مساحة تقدر بـ 23000 م<sup>2</sup> و شهدت المؤسسة عدة تغيرات قيما بعد من أهمها:

- سنة 1983 : أين تم إعادة هيكلة الوحدة

- سنة 1986: حيث تم انشاء ورشة التغليف بالزفت في اطار توسيع نشاطها

- سنة 1989: انقسمت المؤسسة لوحديتين هما وحدة الأنابيب و الخدمات القاعدية و وحدة الخدمات المختلفة

- سنة 1991: أين تم ضم الودعتين نظرا لفشل تسيير وحدة الخدمات المختلفة

- سنة 1992: تم انشاء ورشة جديدة للتغليف الداخلي و الخارجي للأنابيب

- سنة 1998: حيث أعيدت هيكلة المؤسسة

- سنة 2000: أصبحت المؤسسة بعد الهيكلة مؤسسة عمومية اقتصادية و تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز PIPE GAZ

- سنة 2007: تم دمج مؤسسة PIPE GAZ و مؤسسة ALFATUS و أصبحت تحمل اسم ALFAPIPE

### 3. تعريف مؤسسة ALFAPIPE و أهدافها:

- **التعريف بالمؤسسة:** أنشأت المؤسسة بدمج كل من مؤسسة PIPEGAZ و مؤسسة ALFATUS و حملت اسم المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE برأس مال قدر بـ 2.5 مليار دينار أين يشتغل بها 1600 عامل، و تلعب المؤسسة دورا اقتصاديا مهما على المستوى الوطني أين شاركت في تمويل عدة مشاريع لمؤسسة سوناطراك و أيضا سونلغاز

- **الموقع الجغرافي:** تقع مؤسسة ALFAPIPE على بعد 610 كلم جنوب العاصمة الجزائر و على بعد 10 كلم من ولاية غرداية، تتربع على مساحة 23000 م<sup>2</sup>

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

الجدول رقم ( 01-02 ): بطاقة تقنية مختصرة للمؤسسة<sup>1</sup>

الاسم القانوني	الجزائرية لصناعة الأنابيب
التسمية المختصرة	ALFAPIPE
سنة الانشاء	1974
الصيغة الوطنية	شركة عمومية اقتصادية
رأس المال	2 500 000 000.00 دج
عنوان المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية بنورة، ص.ب 78، غرداية
عدد العمال	969 عامل
الموقع الالكتروني	www.alfapipe.dz

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- **نشاط المؤسسة:** يتمثل أهم نشاط للمؤسسة في انتاج الأنابيب المصنوعة من الحديد و الصلب المستعملة في نقل البترول و الغاز الطبيعي و الماء أين تبلغ الطاقة الانتاجية للمؤسسة 200 ألف طن في السنة بأقطار مختلفة من 20 الى 80 بوصة.

تمثل لفافات الحديد المادة الأولية لمؤسسة ALFAPIPE حيث يقوم مصنع الحجار SIDER بتوريد هذه المادة أو تستورد من عدة دول كألمانيا و فرنسا.

نظام العمل داخل المؤسسة هو نظام العمل المستمر حيث يوجد نظامين بحسب حجم الطلبات التي يتم العمل عليها فيكون هناك أربعة فرق مناوبة بحجم ساعي 8 ساعات للفريق الواحد في حالة اذا حجم الطلبات كبير أما اذا كان حجم الطلبات صغير فتنقل المؤسسة للنظام الثاني للعمل بفريقين مناوبة بما يتوافق و حجم الطلبات

يتم صناعة الانابيب بالمؤسسة عبر ثلاث ورشات:

- الورشة الأولى: ورشة الانتاج تقوم بتحويل المادة الأولية لأنابيب بواسطة التلحيم الداخلي و الخارجي

- الورشة الثانية: ورشة التغليف الخارجي أين تقوم بتغليف الخارجي لأنابيب بحسب الاستعمال:

-- أنابيب الغاز تغلف من الداخل و الخارج

<sup>1</sup> مصلحة المستخدمين لمؤسسة ALFAPIPE

-- أنابيب نقل البترول تغلف من الخارج فقط

الورشة الثالثة: ورشة التغليف الداخلي حيث تقوم بالتغليف الداخلي للأنابيب بحسب الاستعمال:

-- أنابيب المياه تظلى من الداخل ضد الصدأ بطلاء مائي

-- أنابيب نقل المحروقات تظلى من الداخل بطلاء غازي

- شركاء المؤسسة:

أ- الموردون: يعتبر الموردون من أهم شركاء المؤسسة حيث يوفر كل المواد الأولية و مستلزمات الانتاج حيث يتم اختيار الموردين لعدة اعتبارات كالسعر، طريقة السداد، أجال التوزيع و من أهم الموردين نذكر:

مؤسسة SIDER ، مؤسسة ENGI ، مؤسسة ENACT و في الخارج مؤسسة SGGT الألمانية

ب- العملاء: تعتبر مؤسسة سوناطراك للمحروقات أهم زبون لدى المؤسسة بتعاملات تصل لحوالي 90% بالإضافة لمؤسسات أخرى كسونلغاز و عملاء خارج البلاد مثل BP البريطانية و BICHTEL الأمريكية

- أهداف المؤسسة: تتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:<sup>1</sup>

- تغطية مختلف طلبات الزبائن كسوناطراك و سونلغاز و قطاعي البناء و الري

- البحث عن أسواق داخلية و خارجية جديدة

- توفير العملة الصعبة باستهداف السوق الدولية

- تسعى المؤسسة للتطور الدائم عبر الاستثمار في التقنيات و الاساليب الجديدة

- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة

- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية .

- المشاركة في تنمية المنطقة بامتصاص البطالة عن طرق خلق مناصب عمل للشباب

- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب التكويني المستمر

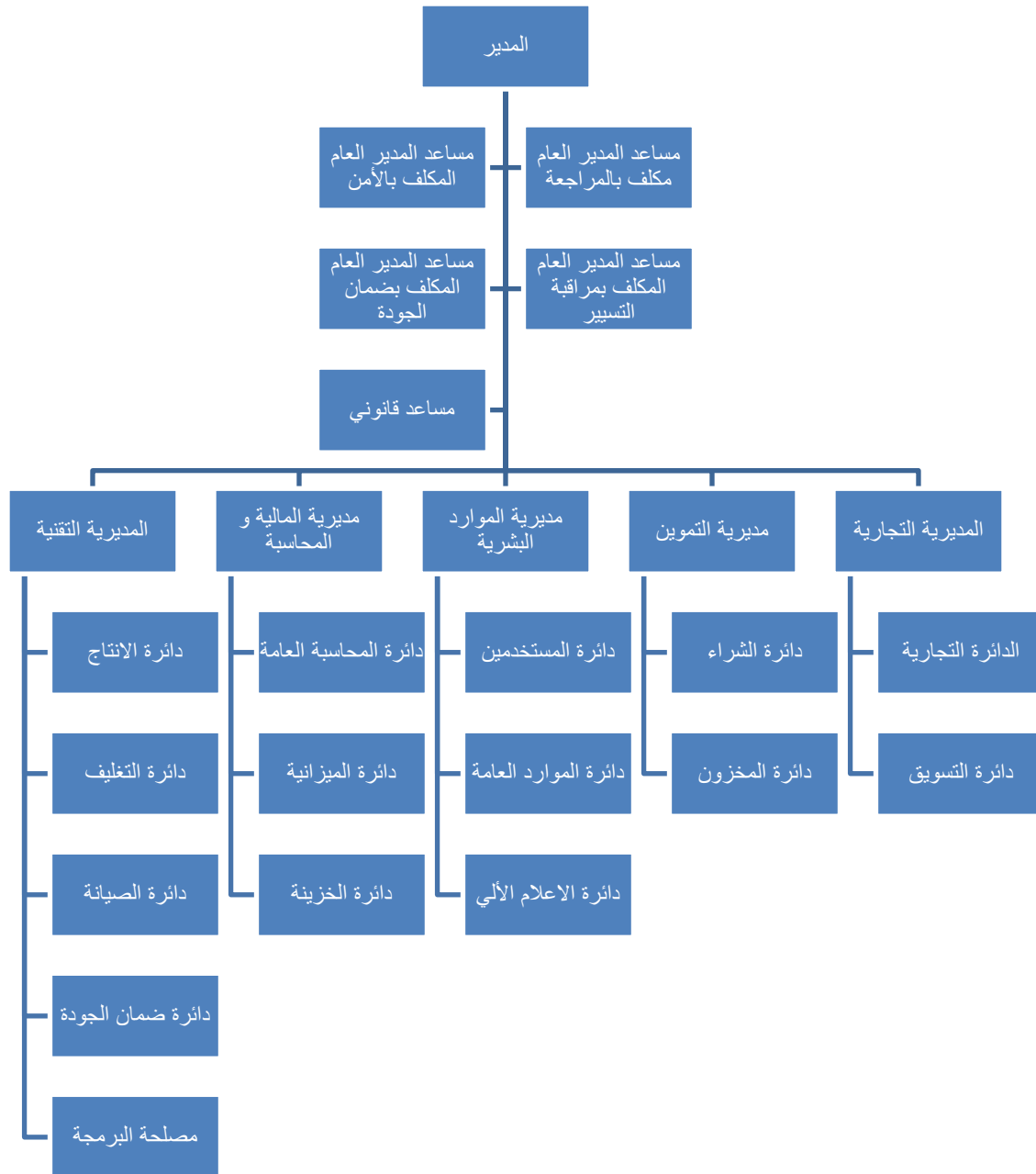
<sup>1</sup> مصلحة المستخدمين لمؤسسة ALFAPIPE



- المساهمة في التنمية الوطنية

4. الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALFAPIPE<sup>1</sup>



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

<sup>1</sup> مديريةية الموارد البشرية ALFAPIPE

### الفرع الأول: شرح مصالغ أقسام المؤسسة

تتكون مؤسسة ALFAPIPE من خمسة أقسام رئيسية على رأسها مدير المؤسسة:

- **المدير العام:** يمثل اعلي سلطة في المؤسسة ، مسؤول عن استراتيجياتها العامة والعمل على التنسيق بين جميع المديريةات لتحقيق الأهداف العامة ، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا و يعمل معه خمسة مساعدين هم:

-- مساعد المدير العام للمراجعة

-- مساعد المدير العام القانوني

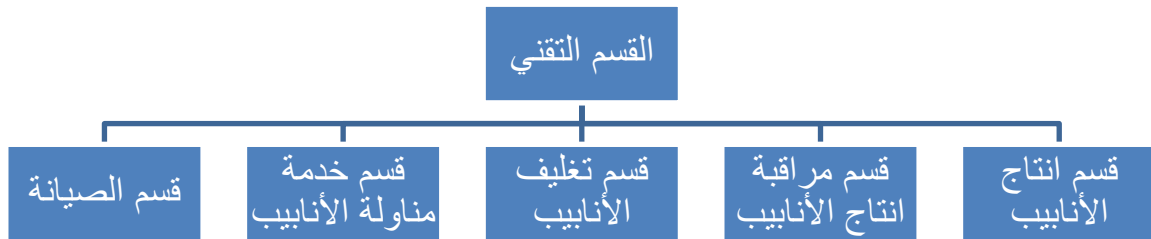
-- مساعد المدير العام لمراقبة التسيير

-- مساعد المدير العام لمراقبة الجودة

-- مساعد المدير العام للأمن

- **المديرية التقنية:** حيث تعمل على انجاز المشاريع و الطلبيات و بها الدوائر التالية: دائرة الانتاج، دائرة التغليف، دائرة الصيانة، دائرة ضمان الجودة و مصلحة البرمجة

الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي للأقسام التقنية (ورشات) لمؤسسة ALFAPIPE<sup>1</sup>



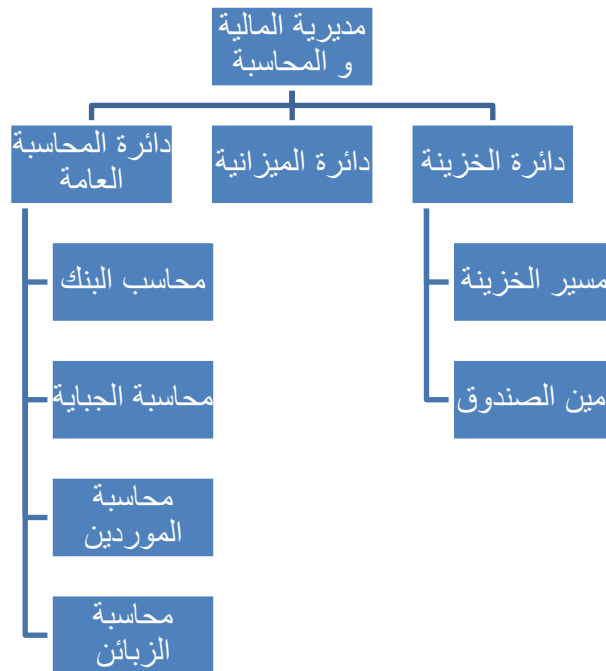
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

<sup>1</sup> مديريةية الموارد البشرية ALFAPIPE

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

- **مديرية الموارد البشرية:** تشرف على ما يتعلق بالعمال كالتنظيم و التوجيه و متابعة المستحقات و العلاوات و كذلك الضمانات الاجتماعية... الخ و تنقسم الى: دائرة المستخدمين ، دائرة الموارد البشرية، دائرة الاعلام بالاضافة الى المستشار القانوني
- **مديرية التموين:** حيث تشرف على تموين المؤسسة بالمواد الأولية و الوسائل الضرورية و تنقسم لدائرتين: دائرة الشراء و دائرة المخزون
- **المديرية التجارية:** تقوم بالاشراف على كل عمليات بيع السلع للزبائن بما فيها الصفقات، شكل السلعة، السعر و طرق التسديد و التوصيل و تنقسم الى: الدائرة التجارية و دائرة التسويق.
- **مديرية المالية و المحاسبة:** تعمل على ضمان التسيير المالي الجيد للمؤسسة و كل المعاملات المالية و بها ثلاث دوائر: دائرة المحاسبة العامة، دائرة الميزانية و دائرة الخزينة

الشكل رقم (02-03): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ALFAPIPE<sup>1</sup>



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

<sup>1</sup> مديرية الموارد البشرية ALFAPIPE

### الفرع الثاني: الحدود الزمانية و المكانية للدراسة

تتمثل هذه الحدود فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في خمسة سنوات في الفترة الممتدة من سنة 2015 الى غاية سنة 2019.

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE بغرداية

### المطلب الثاني: أدوات الدراسة

سوف نعتمد في هذا المطلب على جمع المعطيات المتعلقة بالدراسة من أدوات و كذلك كيفية استخدامها في معالجة هذه المعطيات

1. **البيانات المالية و المحاسبية:** من أجل اعطاء صورة لحالة المؤسسة محل الدراسة، قمنا بجمع القوائم المالية للفترة (2015-2019) من أجل عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج و هذا بغرض تطبيق ما تم التطرق اليه في الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة

2. **المقابلة:** و ذلك بالتحاور مع المسؤولين في المؤسسة و الحصول على المعلومات التي تخص عملية التشخيص المالي و اتخاذ القرارات في المؤسسة.

3. **برنامج Excel:** تم الاعتماد على برنامج EXCEL لمعالجة المعطيات و تحويلها لبيانات من أجل تسهيل عملية الملاحظة و التحليل.

## المبحث الثاني : عرض النتائج والمناقشة

سننظر في هذا المبحث الى تحليل القوائم المالية وحساب مؤشراتها وذلك باستخدام ادوات التشخيص المالي ، وسنحاول تحليل ومناقشة النتائج من اجل توضيح الاستنتاجات المتوصل اليها .

**المطلب الاول : التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي المالية في المؤسسة**

**الجزائرية لصناعة الانابيب**

**الفرع الاول: عرض الميزانية المالية**

**الجدول رقم (2-2) : الميزانية المالية لسنة 2015**

2015	الخصوم	2015	الاصول
	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة	94 416 328,45	الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء التثبيبات المعنوية التثبيبات العينية أراض مبان
4 173 267 316,96	نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة صحة ذوي الأقلية	789 331 881,79	تثبيبات عينية أخرى تثبيبات متنازل عنها تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية
4 173 267 316,96	<b>المجموع 1</b>	1 392 673 276,08	سندات موضوعة موضع معادلة - مؤسسات مشاركة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
	<b>الخصوم غير الجارية</b> قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	1 030 000,00 369 701 392,03 2 647 152 878,35	<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
111 769 051,60	<b>المجموع 2</b>	3 233 250 661,27	أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهه الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
1 793 996 994,07		533 066 060,50	
1 905 766 045,67		725 010 219,49	
		8 936 627,63	
526 343 409,66		533 749 990,55	
10 779 048,00		5 034 013 559,44	
1 065 010 617,50		7 681 166 437,79	
1 602 133 075,16	<b>المجموع 3</b>		<b>مجموع الأصول الجارية</b>
			<b>المجموع العام للأصول</b>
7 681 166 437,79	<b>مجموع عام للخصوم</b>		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 1

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

الجدول رقم ( 2-2 ) : الميزانية المالية لسنة 2016

2016	الخصوم	2016	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول المثبتة (غير الجارية)
	رأس مال تم إصداره		فارق الشراء
	رأس مال غير مستعان به		التثبيتات المعنوية
	علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة)		التثبيتات العينية
	فوارق إعادة التقييم	-	أراض
	فارق المعادلة	90 034 117,97	مبان
583 003 799,94	نتيجة صافية	690 027 345,55	تثبيتات عينية أخرى
	رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد	-	تثبيتات متنازل عنها
	حصة الشركة المدمجة	1 550 705 127,31	تثبيتات يجري إنجازها
	صحة ذوي الأقلية		تثبيتات مالية
583 003 799,94	المجموع 1		سندات موضوعة موضع معادلة - مؤسسات مشاركة
	الخصوم غير الجارية		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
	قروض و ديون مالية	1 605 000,00	سندات أخرى مثبتة
111 769 051,60	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	371 150 552,57	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
	ديون أخرى غير جارية	2 703 522 143,40	ضرائب مؤجلة على الأصل
1 840 072 375,43	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		مجموع الأصل غير الجاري
1 951 841 427,03	المجموع 2	3 118 205 189,09	أصول جارية
	الخصوم الجارية		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
361 879 285,76	موردون و حسابات ملحقة	1 753 278 371,32	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
23 033 320,00	ضرائب	753 303 295,00	الزبائن
5 810 708 898,67	ديون أخرى	14 490 166,00	المدينون الآخرون
	خزينة سلبية		الضرائب و ما شابهها
6 195 621 504,43	المجموع 3		حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
		387 667 566,59	الموجودات و ما شابهه
		6 026 944 588,00	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
		8 730 466 731,40	الخزينة
8 730 466 731,40	مجموع عام للخصوم		مجموع الأصول الجارية
			المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 1

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

### الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية لسنة 2017

2017	الخصوم	2017	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة) فوارق إعادة التقييم	- 340 373 975,64	الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء التثبيبات المعنوية التثبيبات العينية أراض
1 510 135 614,23	فارق المعادلة	1 809 487 556,32	مبان
20 326 069,18	نتيجة صافية		تثبيبات عينية أخرى
	رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد	- 656 192 476,14	تثبيبات متنازل عنها
1 530 461 683,41	حصة الشركة المدمجة صحة ذوي الأقلية		تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية
	<b>المجموع 1</b> <u>الخصوم غير الجارية</u> قروض و ديون مالية	1 048 500,00	سندات موضوعة موضع معادلة - مؤسسات مشاركة
111 769 051,60	<b>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)</b>	479 439 219,48	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة
2 190 610 678,93	ديون أخرى غير جارية	3 286 541 727,58	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
2 302 379 730,53	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		ضرائب مؤجلة على الأصل
	<b>المجموع 2</b>	1 530 471 745,04	مجموع الأصل غير الجاري
382 089 297,29	الخصوم الجارية		أصول جارية
11 501 182,00	موردون و حسابات ملحقة	895 440 407,99	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
2 498 343 190,45	ضرائب	941 371 258,55	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
2 891 933 669,74	ديون أخرى خزينة سلبية	-	الزبائن
	<b>المجموع 3</b>		المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها
6 724 775 083,68	مجموع عام للخصوم	6 724 775 083,68	حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهه الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
		70 949 944,52	الخزينة
		3 438 233 356,10	مجموع الأصول الجارية
			المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 3

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

الجدول رقم (2-4): الميزانية المالية لسنة 2018

2018	الخصوم	2018	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول المثبتة (غير الجارية)
	رأس مال تم إصداره		فارق الشراء
	رأس مال غير مستعان به		التثبيبات المعنوية
	علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة)		التثبيبات العينية
	فوارق إعادة التقييم	-	أراض
	فارق المعادلة	327 018 355,73	مبان
- 281 821 941,50	نتيجة صافية	1 644 700 865,32	تثبيبات عينية أخرى
	رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد	-	تثبيبات متنازل عنها
5 338 330 617,62	حسابات الربط	599 932 900,87	تثبيبات يجري إنجازها
	حصة الشركة المدمجة		تثبيبات مالية
	صحة ذوي الأقلية		سندات موضوعة موضع معادلة - مؤسسات مشاركة
5 056 508 676,12	المجموع 1		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
	الخصوم غير الجارية	1 048 500,00	سندات أخرى مثبتة
	قروض و ديون مالية	382 765 668,16	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	2 955 466 290,08	ضرائب مؤجلة على الأصل
	ديون أخرى غير جارية		مجموع الأصل غير الجاري
1 696 799 597,11	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	5 238 322 398,69	أصول جارية
1 696 799 597,11	المجموع 2		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
	الخصوم الجارية	1 042 874 756,88	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
1 289 313 868,63	موردون و حسابات ملحقة		الزبائن
15 559 123,00	ضرائب	81 480 556,36	المدينون الآخرون
1 485 838 627,08	ديون أخرى	1 080 149,66	الضرائب و ما شابهها
	خزينة سلبية		حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
2 790 711 618,71	المجموع 3		الموجودات و ما شابهه
		224 795 740,27	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
		6 588 553 601,86	الخزينة
		9 544 019 891,94	مجموع الأصول الجارية
9 544 019 891,94	مجموع عام للخصوم		المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 5



## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

### الجدول رقم (2-5): الميزانية المالية لسنة 2019

2019	الخصوم	2019	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول المثبتة (غير الجارية)
	رأس مال تم إصداره		فارق الشراء
	رأس مال غير مستعان به		التثبيتات المعنوية
	علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة)		التثبيتات العينية
	فوارق إعادة التقييم	-	أراض
	فارق المعادلة	325 670 009,03	مبان
213 434 321,24	نتيجة صافية	1 441 521 215,84	تثبيتات عينية أخرى
	رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد	-	تثبيتات متنازل عنها
	حسابات الربط	622 712 354,13	تثبيتات يجري إنجازها
	حصة الشركة المدمجة		تثبيتات مالية
	صحة ذوي الأقلية		سندات موضوعة موضع معادلة - مؤسسات مشاركة
213 434 321,24	المجموع 1		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
	الخصوم غير الجارية	848 500,00	سندات أخرى مثبتة
	قروض و ديون مالية	459 671 270,04	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	2 850 423 349,04	ضرائب مؤجلة على الأصل
	ديون أخرى غير جارية		مجموع الأصل غير الجاري
2 026 645 234,84	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	1 894 222 504,96	أصول جارية
2 026 645 234,84	المجموع 2		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
	الخصوم الجارية	306 246 765,07	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
411 322 750,37	موردون و حسابات ملحقة	759 040 702,09	الزبائن
963 583,00	ضرائب	897 737,76	المدينون الآخرون
3 282 849 969,94	ديون أخرى		الضرائب و ما شابهها
	خزينة سلبية		حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
3 695 136 303,31	المجموع 3	124 294 800,47	الموجودات و ما شابهه
		3 084 702 510,35	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
		5 935 125 859,39	الخزينة
5 935 215 859,39	مجموع عام للخصوم		مجموع الأصول الجارية
			المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 7

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

### الفرع الثاني : اعداد الميزانية المالية المختصرة

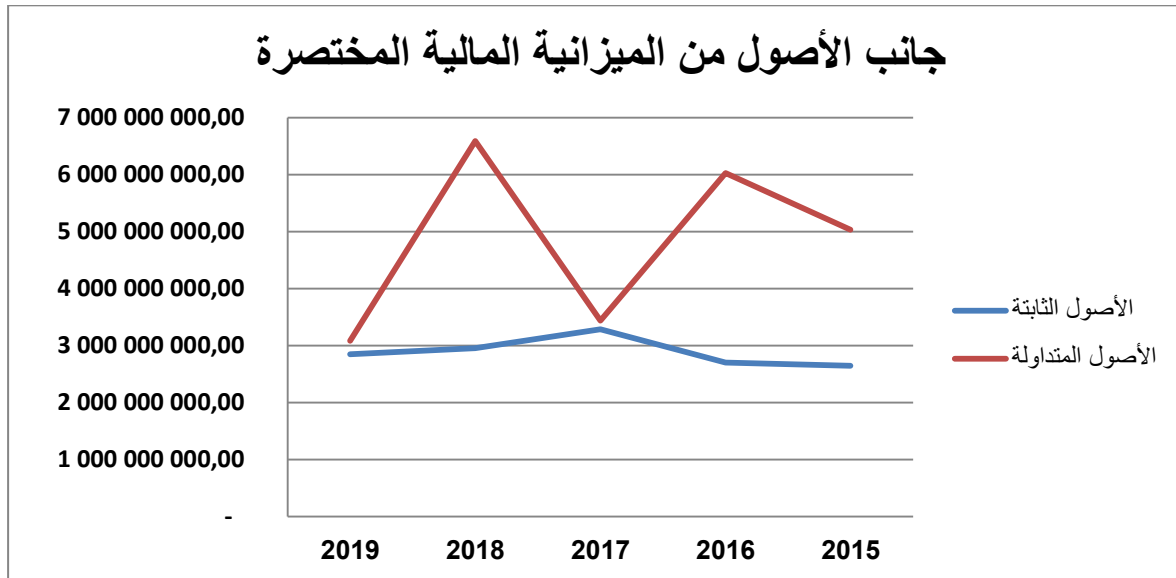
من خلال المعطيات السابقة سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2015 2016 2017 2018 2019 ثم تحليل النتائج المتحصل والمقارنة بينها .  
شكل الميزانية المالية المختصرة ( 2015 2016 2017 2018 2019 )

### الجدول رقم (2-6) : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

2019		2018		2017		2016		2015		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
48	2 850 423 349,04	31	2 955 466 290,08	49	3 286 541 727,58	31	2 703 522 143,40	34	2 647 152 878,35	الأصول الثابتة
52	3 084 702 510,35	69	6 588 553 601,86	51	3 438 233 356,10	69	6 026 944 588,00	66	5 034 013 559,44	الأصول المتداولة
100	5 935 125 859,39	100	9 544 019 891,94	100	6 724 775 083,68	100	8 730 466 731,40	100	7 681 166 437,79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة .

### الشكل رقم (02-04): التمثيل البياني لجانب الأصول من الميزانية المختصرة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

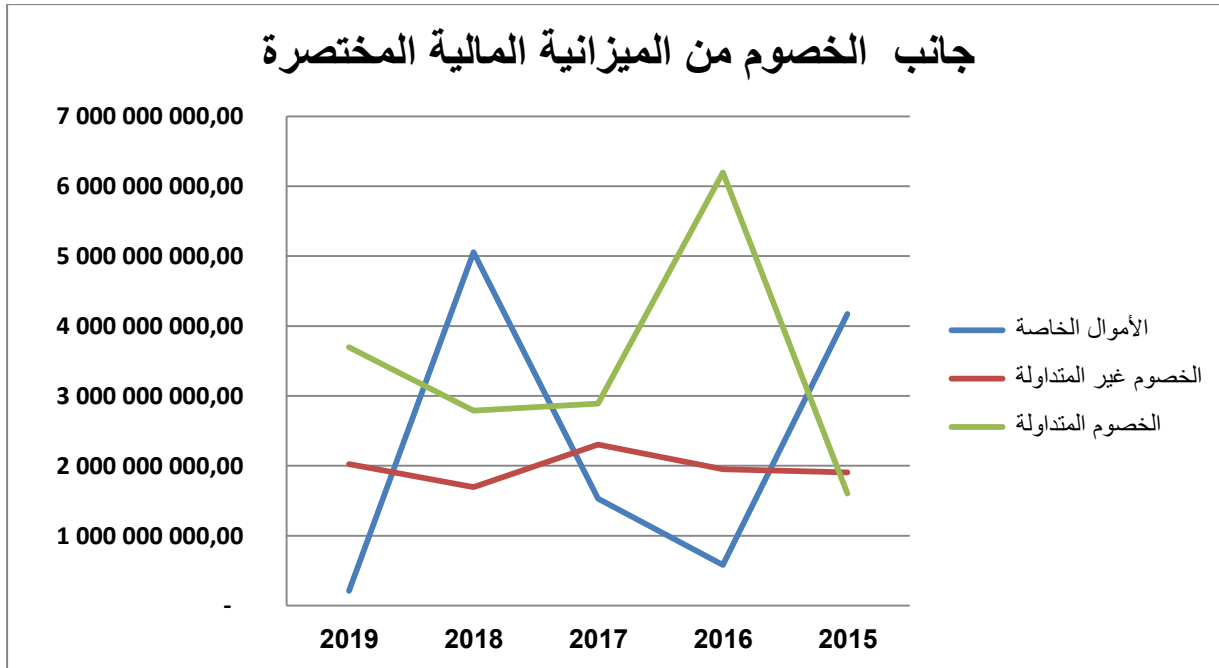
## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

الجدول رقم (2-7): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

2019		2018		2017		2016		2015		الأصول
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
4%	213 434 321,24	53%	5 056 508 676,12	23%	1 530 461 683,41	7%	583 003 799,94	54%	4 173 267 316,96	الخصوم
34%	2 026 645 234,84	18%	1 696 799 597,11	34%	2 302 379 730,53	22%	1 951 841 427,03	25%	1 905 766 045,67	الأموال الخاصة
62%	3 695 136 303,31	29%	2 790 711 618,71	43%	2 891 933 669,74	71%	6 195 621 504,43	21%	1 602 133 075,16	الخصوم غير المتداولة
100%	5 935 215 859,39	100%	9 544 019 891,94	100%	6 724 775 083,68	100%	8 730 466 731,40	100%	7 681 166 437,79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة .

الشكل رقم (02-05): التمثيل البياني لجانب الخصوم من الميزانية المختصرة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

## الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

### تحليل الميزانية المالية :

من خلال الجدولين السابقين يمكن أن نستنتج ان المؤسسة وخلال السنوات الخمس نلاحظ أن هناك ارتفاعا في قيمة اجمالي الأصول ، ففي سنتي 2015 2016 شهدت ارتفاعا تصاعديا وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول المتداولة لتشهد بعدها انخفاضا في سنة 2017 وذلك لانخفاض الأصول المتداولة ولكن في سنة 2018 شهدت ارتفاعا كبيرا وذلك نتيجة ارتفاع قيمة العملاء والضرائب ، أما عن سنة 2019 فشهدت انخفاض في قيمة اصولها وذلك يعود الى انخفاض في قيمة الاصول المتداولة .

اما عن جانب الخصوم فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاعا في خصوم غير متداولة مع تناقص في الاموال الخاصة و الخصوم المتداولة

### الفرع الثالث : دراسة و تحليل مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب

#### 1\_ حساب مختلف رؤوس الاموال العاملة :

- حساب رأس المال العامل الدائم (FR) : يعتبر مؤشرا أساسيا للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة

رأس المال العامل من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

#### الجدول رقم ( 2-8 ) : رأس المال العامل من اعلى الميزانية

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
-610 343 792,96	3 797 841 983,15	546 299 686,36	-168 676 916,43	3 431 880 484,28	الاموال الدائمة - الاصول الثابتة	رأس المال العامل من أعلى الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة .

راس المال العامل من اسفل الميزانية = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة

#### الجدول رقم ( 2-8 ) : رأس المال العامل من اعلى الميزانية

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
- 610 433 792,96	3 797 841 983,15	546 299 686,36	- 168 676 916,43	3 431 880 484,28	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	"رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة .

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

### التحليل :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عاملاً موجباً خلال سنوات 2015، 2017، 2018 إلا أنه انخفض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ثم ارتفع في 2018 ليصبح 3797841983.15 وهذا يشير إلى الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة ، إذ أنها تمكنت من تغطية استخداماتها المتوسطة وطويلة الأجل بواسطة مواردها المالية الدائمة مما يمكنها من استخدامها في تغطية احتياجاتها أخرى ، إلا أنه في سنتي 2016 2018 ظهر أن رأس المال العامل سالب وهذا يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة - حساب رأس المال العامل الخاص :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

### الجدول رقم ( 2-10 ): رأس المال العامل الخاص

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
-2 636 989 027,80	2 101 042 386,04	-1 756 080 044,17	-2 120 518 343,46	1 526 114 438,61	الاموال الخاصة - الاصول الثابتة	رأس المال الخاص

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة المالية للمؤسسة .

### التحليل :

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب في سنتي 2015 2018 وقد ارتفع سنة 2018 مقارنة بـ 2015 ، هذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة ، هذا يعني أن هناك هامش أمان للمؤسسة فهذا المبلغ هو عبارة عن فائض من الأموال الخاصة يستحسن استغلالها في عمليات استثمارية أخرى ، إلا أنه في سنوات 2016 2017 2019 ظهر أن رأس المال العامل الخاص سالب وهذا يدل على أنها لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الخاصة وبالتالي تلجأ إلى الأموال الخارجية لتغطية الأصول الثابتة .

- حساب رأس المال العامل الإجمالي :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

### الجدول رقم (2-11): رأس المال العامل الإجمالي

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
3 084 702 510,35	6 588 553 601,86	3 438 233 356,10	6 026 944 588,00	5 034 013 559,44	مجموع الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة .

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

### التحليل :

نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي خلال سنوات 2015 2016 2018 في تزايد مستمر الا أنه شهد انخفاض في سنتي 2017 2019 وذلك يعود الى عدم تغطية جميع الاصول المتداولة والتي تدوم لمدة سنة - حساب رأس المال العامل الاجنبي :  
 رأس المال العامل الاجنبي = رأس المال العامل الاجمالي - رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم ( 2-12 ): رأس المال العامل الأجنبي

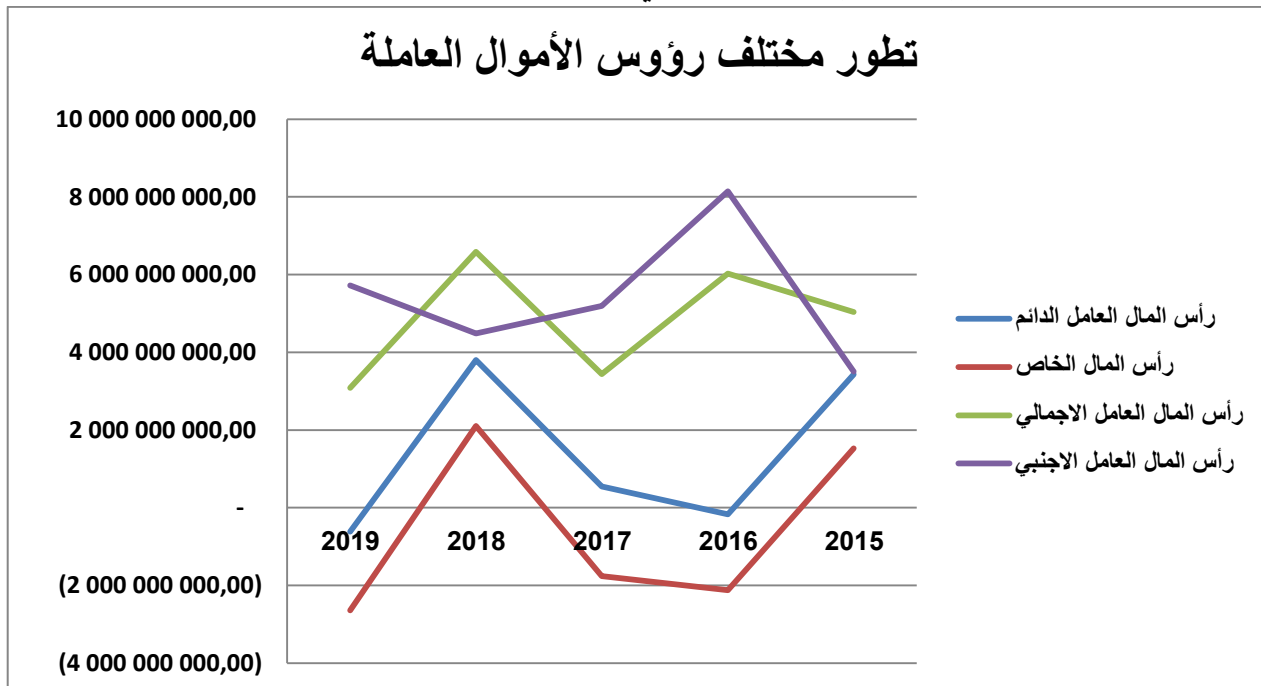
2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
5 721 691 538,15	4 487 511 215,82	5 194 313 400,27	8 147 462 931,46	3 507 899 120,83	رأس المال العامل الاجمالي - رأس المال الخاص	رأس المال العامل الاجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

### التحليل :

نلاحظ في الجدول اعلاه ارتفاع في راس المال العامل الاجنبي هذا يعني ان المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطاتها على الديون القصيرة ومتوسطة الاجل كما ان القيمة المنخفضة لراس المال العامل الاجمالي مقارنة بالاموال الخاصة يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا مما يعني عدم وجود تدخل الاطراف الخارجية في سياستها .

الشكل رقم (02-06): التمثيل البياني تطور مختلف رؤوس الأموال العاملة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

2\_ حساب احتياج رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة- قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم (2-13): احتياجات رأس المال العامل

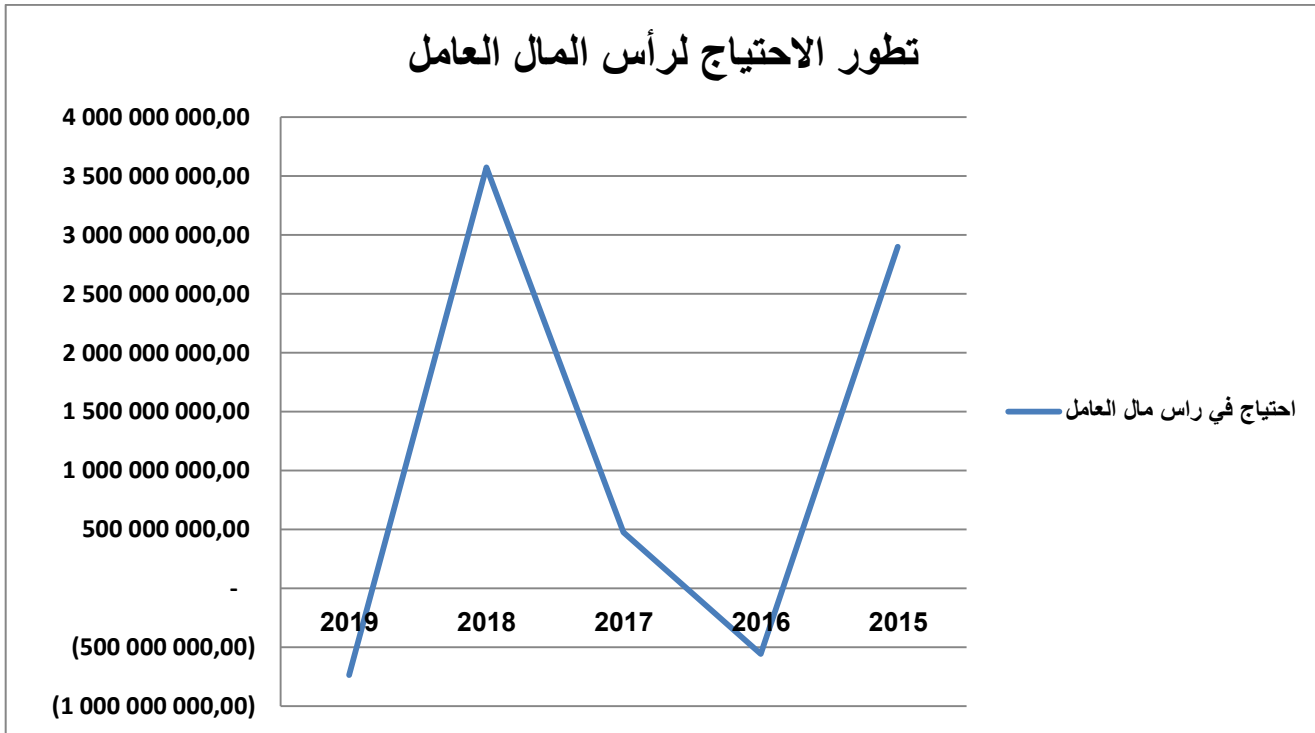
2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
-734 728 593,43	3 573 046 242,88	475 349 741,84	-556 344 483,02	2 898 130 493,73	(قيم الاستغلال - القيم الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات المصرفية)	احتياج في رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة .

التحليل :

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت احتياج رأس مال عامل موجب خلال سنوات 2017 2015 2018 مما يعني ان الاحتياجات أكبر من الموارد التمويلية أي أنها بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة ، أما في سنتي 2016 2019 فاحتياج رأس المال العامل سالب هذا يعني أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها مما يعني وجود فائض في مواردها أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

الشكل رقم (02-07): التمثيل البياني تطور الاحتياج لرأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

### 3- الخزينة TN:

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الجدول رقم (2-14) : الخزينة

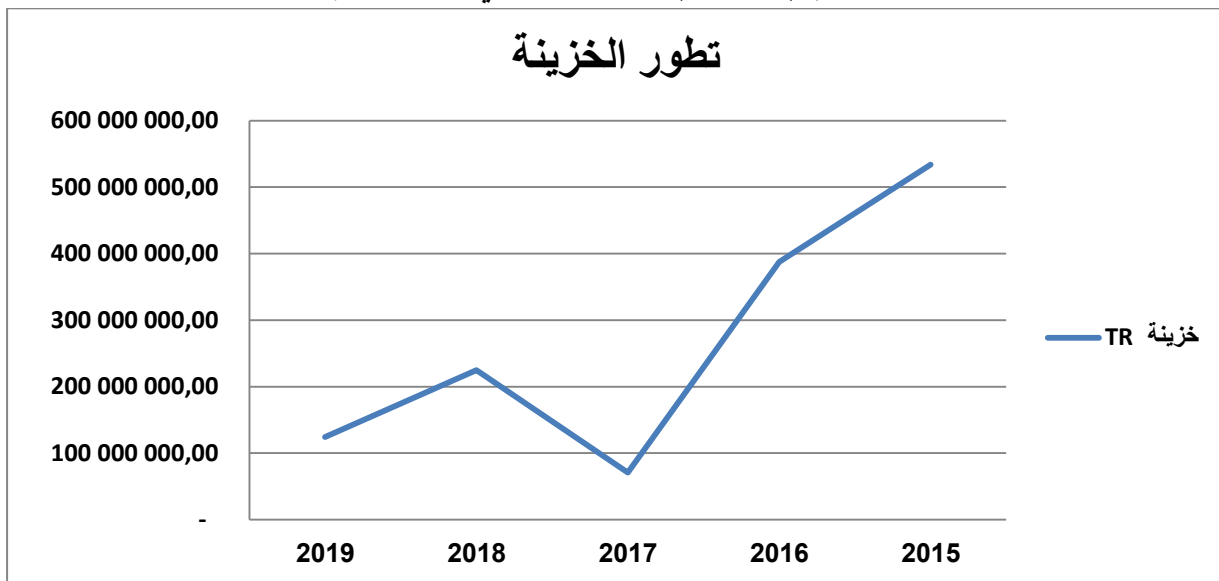
2018	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
124 294 800,47	224 795 740,27	70 949 944,52	387 667 566,59	533 749 990,55	القيم الجاهزة - سلفات مصرفية	خزينة TN
124 294 800,47	224 795 740,27	70 949 944,52	387 667 566,59	533 749 990,55	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	خزينة TN

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة .

التحليل :

نلاحظ في الجدول إعلان أن الخزينة موجبة خلال السنوات الخمس وهي وضعية جيدة للمؤسسة مع انخفاض سنة 2017 وهذا راجح الى الانخفاض في القيم الجاهزة ، هذا يدل على أن الموارد الدائمة اكبر من الاصول الثابتة أي أنها حققت هامش دائم من النقود ، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة .

الشكل رقم (02-08): التمثيل البياني تطور الخزينة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.



## الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

المطلب الثاني : التشخيص المالي باستخدام النسب المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب  
الفرع الاول : عرض جدول حسابات النتائج

الجدول رقم ( 2-15 ) : جدول حسابات النتائج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
10 658 529 846,43	2 825 741 656,53	8 368 947 937,91	6 540 144 838,63	18 154 475 045,33	رقم الأعمال
-957 912 638,84	1 108 018 048,09	-720 249 822,20	-403 662 691,85	-534 715 813,44	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
3 087 797,86	3 696 625,44	5 095 825,34	5 581 578,02	9 757 937,13	الإنتاج المثبت
					إعانات الاستغلال
9 703 705 005,45	3 937 456 330,06	7 653 793 941,05	6 142 063 724,80	17 629 517 169,02	إنتاج السنة المالية I -
-6 402 260 999,77	-2 869 952 786,05	-3 896 014 906,54	-3 167 920 857,58	-9 811 854 197,74	المشتريات المستهلكة
-348 006 759,80	-134 295 280,55	-381 702 266,71	-363 715 579,82	-505 242 398,64	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-6 750 267 759,57	-3 004 248 066,60	-4 277 717 173,25	-3 531 636 437,40	-10 317 096 596,38	استهلاك السنة المالية II -
2 953 437 245,88	933 208 263,46	3 376 076 767,80	2 610 427 287,40	7 312 420 572,64	(II-I) القيمة المضافة للاستغلال III -
-1 671 365 493,57	-1 208 805 328,94	-1 183 714 060,10	-1 696 667 532,53	-1 808 000 445,39	أعباء المستخدمين
-108 487 954,86	-31 310 091,20	-85 621 483,96	-83 835 112,21	-213 759 762,62	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
1 173 583 797,45	-306 907 156,68	2 106 741 223,74	829 924 642,66	5 290 660 364,63	الفائض الإجمالي الإجمالي عن الاستغلال IV -
33 007 629,25	72 503 985,35	119 839 334,06	16 732 824,22	19 535 039,02	المنتجات التشغيلية الأخرى
-3 453 899,07	-7 196 124,57	-11 653 232,27	-11 625 682,64	-2 633 855,12	الأعباء التشغيلية الأخرى
-824 171 311,76	-609 437 175,74	-1 220 181 516,76	-334 083 150,34	-1 307 437 653,30	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات
47 476 757,97	717 973 082,01	447 721 361,91	704 448 583,07	256 103 338,89	استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
426 442 973,84	-133 063 389,63	1 442 467 170,68	1 205 397 216,97	4 256 227 234,12	النتيجة التشغيلية V -
8 701 916,78	9 940 845,39	6 062 781,25	32 795 746,74	113 089 938,45	المنتجات المالية
-298 706 171,26	-173 794 897,54	-46 683 004,61	-96 467 337,95	-191 391 363,57	الأعباء المالية
					الخدمات المتلقاة التكاليف المالية
-290 004 254,48	-163 854 052,15	-40 620 223,36	-63 671 591,21	-78 301 425,12	النتيجة المالية VI -
136 438 719,36	-296 917 441,78	1 401 846 947,32	1 141 725 625,76	4 177 925 809,00	(VI+V) النتيجة المالية VII -
					الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
76 995 601,88	15 095 500,28	108 288 666,91	-104 983 319,26	-4 658 492,04	ضرائب أخرى حول النتائج
9 792 891 309,45	4 737 874 242,81	8 227 417 418,27	6 896 040 878,73	18 018 245 485,38	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-9 579 456 988,21	-5 019 696 184,31	-6 717 281 804,04	-5 859 298 612,36	-13 844 978 168,42	مجموع أعباء الأنشطة العادية
213 434 321,24	-281 821 941,50	1 510 135 614,23	1 036 742 266,37	4 173 267 316,96	النتيجة الصافية الصافية للأنشطة العادية VIII -
					العناصر غير العادية المنتجات
					النتيجة غير العادية IX -
213 434 321,24	-281 821 941,50	1 510 135 614,23	1 036 742 266,37	4 173 267 316,96	النتيجة الصافية للسنة المالية X -

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 9

الفرع الثاني : دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج

1\_ تحليل جدول حسابات النتائج :

يقدم جدول حسابات النتائج تحليل الاعباء حسب طبيعتها ، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في القيمة المضافة و الفائض الإجمالي عن الاستغلال وغيرها من النتائج الوسيطة .

الجدول رقم ( 2-16 ) : دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
0,28	0,33	0,40	0,40	0,40	القيمة المضافة / المبيعات	معدل الإدماج
-0,57	-1,30	-0,35	-0,65	-0,25	بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة	نسب تجزئة القيمة المضافة
-0,04	-0,03	-0,03	-0,03	-0,03	بالنسبة لدولة = الضرائب والرسوم / القيمة المضافة	نسب تجزئة القيمة المضافة
0,40	-0,33	0,62	0,32	0,72	بالنسبة لفائض الإستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة	نسب تجزئة القيمة المضافة
-0,28	-0,65	-0,36	-0,13	-0,18	بالنسبة للثبنيات = مخصصات الاهتلاكات والمؤونة / EPE	تجزئة بالنسبة فائض الاستغلال للثبنيات
-0,25	0,57	-0,02	-0,12	-0,04	بالنسبة للمقروضين: الأعباء المالية / EPE	تجزئة بالنسبة فائض الاستغلال للمقروضين
0,18	0,92	0,72	1,25	0,79	بالنسبة للنتيجة العادية = النتيجة العادية / EPE	نسب تجزئة القيمة المضافة
2,77	-0,66	0,28	-0,64		تغير رأس الأعمال (المبيعات) : رقم أعمال الجديد- رقم الأعمال القديم / رقم أعمال القديم	نسبة تغير رأس الأعمال
1,46	-0,49	0,25	-0,65		تغير الإنتاج : إنتاج السنة الجديد - إنتاج السنة القديم / إنتاج القديم	نسبة تغير الإنتاج
2,16	-0,72	0,29	-0,64		تغير القيمة المضافة : قيمة المضافة الجديد- القيمة المضافة القديم / القيمة المضافة القديمة	نسبة تغير القيمة المضافة
-1,76	-1,19	0,46	-0,75		النتيجة الصافية الجديدة - نتيجة الصافية قديم / النتيجة الصافية القديمة	تغيرالنتيجة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج .

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

- **رقم الأعمال :** يعد من المؤشرات القيادية التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الاسواق ، فنلاحظ من خلال رقم الاعمال أنه شهد تزييدا في سنتي 2017 2019 مقارنة ب2015 ولكنه انخفض في سنتي 2016 2018 وهذا يعود الى انخفاض في اعانات الاستغلال .
- **استهلاك السنة المالية :** نلاحظ انخفاض في استهلاك السنة المالية على مدى السنوات الخمس وهذا يعود الى انخفاض المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى .
- **القيمة المضافة :** تعتبر القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة خلال نشاطها الاستغلالي ، وهي تعبر عن الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكها ، فنلاحظ أن القيمة المضافة سنوات 2015 2017 2019 كانت مرتفعة ولكنها انخفضت في سنتي 2016 2018 وهذا رجع إلى زيادة في انتاج السنة المالية وانخفاض في استهلاكات السنة المالية .
- **الفائض الاجمالي للاستغلال :** يقيس الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال ، فنلاحظ أن الفائض الاجمالي للاستغلال كان مرتفعا سنوات 2015 2017 2019 وهذا نتيجة انخفاض مصاريف المستخدمين والضرائب ، عكس سنتي 2016 2018 التي شهدت انخفاض في الفائض الاجمالي للاستغلال وهذا يعود الى ارتفاع في مصاريف المستخدمين والضرائب .
- **النتيجة العملياتية :** تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية ، فنلاحظ أن النتيجة العملياتية كانت مرتفعة سنوات 2015 2016 2017 وهذا يعود إلى الزيادة في المنتجات العملياتية وانخفاض في الأعباء العملياتية ، عكس سنتي 2018 2019 التي شهدت انخفاض في النتيجة العملياتية .
- **النتيجة المالية :** تمثل الفرق بين الأعباء المالية والمنتجات المالية ، فنلاحظ ان النتيجة المالية كانت مرتفعة خلال سنوات 2015 2016 2017 وهذا نتيجة الى الزيادة في قيمة المنتوجات المالية ، عكس سنتي 2018 2019 التي شهدت انخفاضا في النتيجة وهذا يعود الى انخفاض في المنتوجات المالية وزيادة في الاعباء المالية .
- **النتيجة الصافية :** تمثل الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء ، فنلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تعتمد على النشاط العادي ، وقد شهدت ارتفاع خلال سنوات 2015 2016 2017 وهذا يعود الى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية ، عكس سنتي 2018 2019 التي سجلت انخفاضا في النتيجة الصافية مقارنة بالسنوات الاخرى.

الفرع الثالث : دراسة وتحليل النسب المالية

1) نسب السيولة : تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها  
الجدول رقم (2-17): نسب السيولة

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
0,83	2,36	1,19	0,97	3,14	أصول المتداولة / ديون القصيرة الاجل	نسبة السيولة العامة
0,32	0,48	0,66	0,47	1,12	(اصول متداولة - المخزونات) / ديون قصيرة أجل	نسبة السيولة المختصرة
0,03	0,08	0,02	0,06	0,33	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة .

التحليل :

● نسبة السيولة العامة : تكون هذه النسبة مقبولة اذا كانت مساوية للواحد حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلا السنوات الخمس أن سنوات 2015 2017 2018 كانت عالية وهنا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها أي أنها كافية لتغطية استخداماتها مما يمكننا القول أنها حققت توازن مالي ، هذا عكس سنوات 2016 2019 نلاحظ أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول المتداولة لم تغطي جميع الخصوم المتداولة وأن المؤسسة تعاني من مشكل سداد التزاماتها .

● نسبة السيولة المختصرة : نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الخمس أن سنة 2015 كانت عالية أي أن المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية أي مواجهة الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة دون اللجوء الى المخزون لأنه يحتاج لمدة أكبر ليتحول الى نقدية ، هذا عكس سنوات 2016 2017 2018 2019 فهم في وضعية غير جيدة حيث تم تسديد جزء فقط من الالتزامات القصيرة الاجل .

● نسبة السيولة الفورية : تهتم هذه النسبة بالعناصر النقدية فقط ، أي أنها تعتمد على القيم الجاهزة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل وذلك دون اللجوء الى تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي ، حيث تكون الحالة المثلى ما بين 0.2 و 0.3 ، فنلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الخمس أن سنة 2015 كانت لديها الكثير من السيولة نقدية التي تستخدمها لمواجهة التزاماتها ، أما سنوات 2016 2017 2018 2019 حققت نسب أقل أي أنها واجهت صعوبة في تسديد التزاماتها .

2) نسب التمويل : تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل مختلف مصادر التمويل سواء الداخلية او الخارجية

الجدول رقم (2-18): نسب التمويل

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
1,77	1,71	0,47	0,22	1,58	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0,07	1,71	0,47	0,22	1,58	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0,04	0,53	0,23	0,07	0,54	الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0,50	0,47	0,77	0,93	0,46	مجموع الديون/مجموع الخصوم	نسبة التمويل الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة .

#### التحليل :

● **نسبة التمويل الدائم** : تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير جارية ، فنلاحظ من خلا الجدول أن نسبة التمويل الدائم خلال سنوات 2015 2018 2019 أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الغير جارية من خلال أموالها دائمة وهذا يدل على أن رأس المال العامل موجب للمؤسسة عكس سنتي 2016 2017 حيث أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها الغير الجارية باستخدام الأموال الدائمة وذلك راجح الى الارتفاع الكبير في الأصول الثابتة .

● **نسبة التمويل الخاص** : تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، فنلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل الخاص لسنوات 2015 2018 ان المؤسسة تمكنت من تغطية كل الأصول الثابتة عن طريق اموالها الخاصة وهذا عن طريق التمويل الذاتي نتيجة الارياح المحققة واعادة استثمارها حيث ان النسبة فاقت 1، هذا عكس سنوات 2016 2017 2019 حيث ان المؤسسة لم تتمكن من تحقيق المعدل المطلوب مما ادى بها الى الاستعانة بالتمويل الخارجي .

● **نسبة الاستقلالية المالية** : تشير هذه النسبة إلى أن وزن الديون داخل المؤسسة اي درجة استقلاليتها المالية ، فنلاحظ انه خلال السنوات الخمس ان النسب تدل على ان المؤسسة لم تتحقق الاستقلالية المالية اي انها ليس قادرة على تسديد ديونها .

● **نسبة التمويل الخارجي** : تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل فنلاحظ انه خلال سنتي 2016 2017 المؤسسة تواجه صعوبة في تسديد ديونها عكس سنوات 2015 2018 2019 نرى ان المؤسسة لم تواجه صعوبة في تسديد ديونها عند موعد استحقاقها لانه كلما كانت النسبة اقل من 0.5 ازدادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها .

## الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE غرداية

**(3) نسب النشاط :** تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات ، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ثم تحويلها الى مبيعات ثم الى سيولة .

### الجدول رقم ( 2-19 ) : نسب النشاط

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
1,80	0,30	1,24	0,75	2,36	صافي المبيعات / مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
3,74	0,96	2,55	2,42	6,86	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
3,46	0,43	2,43	1,09	3,61	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج .

### التحليل :

● **معدل دوران الأصول :** يقيس هذا المعدل مدى استغلال مجموع الموجودات في توليد المبيعات ، فنلاحظ أنه من خلال الجدول وفي سنة 2015 قدر معدل دوران الأصول للمؤسسة ب 2.36 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد 2.36 من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة في إدارة أصولها خلال تلك السنة ، ولكنه انخفض في سنتي 2016 2017 بنسبة 0.75 و 0.3 على التوالي وهذا يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وانخفاض أداء المؤسسة خلال هذه الفترة ، ولكنه ارتفع قليلا خلال سنتي 2017 2019 بنسبة 1.24 و 1.18 على التوالي

● **معدل دوران الأصول الثابتة :** يقيس هذا المعدل مدى استغلال مجموع الأصول الثابتة في توليد المبيعات ، فنلاحظ انه في سنة 2015 قدر هذا المعدل ب 6.86 وهذا يعني ان كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 6.86 من المبيعات وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة جيد ، ولكن انخفض المعدل في سنة 2018 ليصبح 0.96 ليشهد بعدها ارتفاعا في سنوات 2016 2017 2019 بنسبة 2.42 و 2.55 و 3.46 على التوالي .

● **معدل دوران الأصول المتداولة :** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، فمن خلال الجدول نلاحظ أنه خلال السنوات الخمس المعدل محصور بين 3.61 و 0.43 وهو معدل جيد وهو راجع الى حسن تسيير المخزون .

(4) نسب الربحية :

الجدول رقم ( 2-20 ) : نسب الربحية

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
0,04	-0,03	0,22	0,12	0,54	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	نتيجة ربحية الاصول
0,02	-0,10	0,18	0,16	0,23	النتيجة الصافية / رقم الاعمال	نسبة ربحية النشاط
1,00	-0,06	0,99	1,78	1,00	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	نسبة ربحية الاموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج .

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الربحية في سنة 2018 سالبة أما باقي سنوات موجبة وهذا دليل على كفاءة المسيرين ادارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة .

5\_ نسب المردودية : تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة في اطار نشاطاتها

الجدول رقم (2-21): نسب المردودية

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	البيان
1,00	-0,06	0,99	1,78	1,00	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
0,04	-0,03	0,22	0,07	0,54	نتيجة الاستغلال / الاصول الاقتصادية	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج .

التحليل :

● نسبة المردودية المالية : تقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ، فنلاحظ انه خلال سنة 2015 تساوت النتيجة الصافية مع الاموال الخاصة مما نتج عنه مردودية مالية قدرها 1 ، أما في سنة 2016 مع انخفاض الأموال الخاصة مقارنة بالنتيجة الصافية نتج عنه ارتفاع في المردودية المالية ، اما سنة 2017 فهي تتشابه بالتقريب مع سنة 2015 حيث عرفت ارتفاع متماثل في نسبة الأموال الخاصة والنتيجة الصافية ، أما عن سنة 2018 لاحظنا ارتفاع جد معتبر في الأموال الخاصة وانخفاض حاد في النتيجة الصافية نجم عنه مردودية مالية سالبة مقارنة بالسنوات الاخرى ،

وفي سنة 2019 شهدت انخفاض كبير جدا في الأموال الخاصة وتساوت مع النتيجة الصافية مما نتج عنه مردودية قدرها 1 .

● **نسبة المردودية الاقتصادية :** تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق الأرباح ومدى مساهمتها في تكوينه نلاحظ من خلال الجدول وانه خلال السنوات الخمس المردودية الاقتصادية كانت متفاوتة وذلك يرجع الى التغير في نتيجة الاستغلال وكذا مجموع الاصول الاقتصادية ففي سنة 2015 كانت نتيجة الاستغلال أكبر من سنة 2016 مما نجم عنه مردودية اقتصادية أكبر ونفس الشيء لسنتي 2018 2019 أما سنة 2017 فقد ارتفعت النسبة مقارنة بالسنوات 2016 2018 2019 .

### **المطلب الثالث : علاقة التشخيص المالي باتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب**

بعدما قمنا بتحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليل جدول حسابات النتائج لاحظنا تحسن في أداء المؤسسة في سنة 2019 وهذا راجع الى وضعيتها المالية الحسنة ، وبناءا على المقابلة التي تم إجراؤها فان المؤسسة حققت طيلة فترة الدراسة أرباح تفوق 600 مليار سنتيم لهذا قامت باتخاذ قرار استثماري يتمثل في الدفع باستثمارات جديدة لهذا قامت بإضافة خطوط انتاج جديدة وذلك بشراء آلات جديدة بهدف توسيع الطاقة الانتاجية لتلبية الطلب المتزايد في السوق للأنابيب ، حيث ان هذه الآلات الجديدة اكثر تطور وإنتاجية مما تطلب ايضا قرار بزيادة التكوين والتدريب لمواكبة حجم الاستثمارات الجديدة وقد تم اتخاذ هذا القرار بناءا على درجة ضرورة هذا الاستثمار بالنسبة للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب فهذا الاستثمار أصبح ضروري وذلك لتلبية طلبات زبائنها وللمحافظة عليهم .



### خلاصة الفصل الثاني :

بعد تطرقنا في الأدبيات النظرية الى التشخيص المالي و القرارات المالية قمنا باسقاطها في الجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة حالة في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب حيث قمنا بتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج وذلك من اجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام ادوات التشخيص المالي ، وقد تبين لنا أن وضعية المؤسسة المالية في حالة جيدة بحيث حققت توازنا ماليا ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلالات مثل ضعف المردودية الاقتصادية والارتفاع الكبير في الديون قصيرة الاجل .

الخاتمة

## الخاتمة :

انطلاقاً من هذا البحث قمنا بدراسة موضوع التشخيص المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة فالتشخيص المالي من أهم الأدوات المستعملة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، لهذا قمنا فس هذه الدراسة بتطبيق أدوات التشخيص المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي لها أهمية كبيرة في اظهار المشاكل التي تواجه المؤسسة ، وبعدها يأتي دور متخذ القرارات المالية حيث تعتبر قرارات التمويل وتوزيع الأرباح من أهم القرارات في المؤسسة وقرار الاستثمار الذي يعتبر قرار جد صعب لأنه يعتمد على التنبؤ بالمستقبل ومعرض للخطر في اي لحظة ، لهذا فالمؤسسة لاتقوم باتخاذ القرارات المالية الا بعد الاطلاع على نتائج التشخيص المالي وذلك لاتخاذ القرار الذي يكون فعالا ويحقق الهدف المطلوب

و من خلال الفصلين النظري و التطبيقي وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية، نعرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج هذه الدراسة، الاقتراحات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

**أولاً : نتائج اختبار الفرضيات** من خلال دارستنا للموضوع توصلنا إلى اختبار فرضيات الدارسة كالآتي :

1 - الفرضية الاولى : "هل تحقق المؤسسة وضعية مالية حسنة من خلال مؤشرات التوازن المالي" قد تم اختبار هذه الفرضية وتبين لنا ان المؤسسة خلال سنوات (2015، 2016، 2018) حققت راس مال عامل موجب وهذا يشير الى وضعيتها المالية الجيدة ، كما ان خزينة المؤسسة كانت موجبة خلال السنوات الخمس أي أنها حققت هامش دائم من النقود وهذا يشير الى الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة وبالتالي هذا يثبت صحة الفرضية .

2- الفرضية الثانية : "هل تحقق المؤسسة وضعية مالية حسنة من خلال النسب المالية " قد تبين لنا من خلال النتائج المحصلة ان المؤسسة حققت وضعية مالية نوعا ما حسنة لذا نقبل الفرضية لان المؤسسة خلال سنوات (2015، 2017، 2018) كانت السيولة العامة عاليا وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها اي حققت توازن مالي ، كما انها خلال سنوات (2015، 2016، 2017، 2019 ) حققت نسبة مردودية مالية جيدة اما بالنسبة للمردودية الاقتصادية كانت متفاوتة فالمؤسسة فقط حققت خلال سنتي 2015 2017 نسبة مردودية اقتصادية حسنة اما باقي السنوات كانت ضعيفة .

3 - الفرضية الثالثة : من أهم القرارات المالية المتخذة في المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب نقبل الفرضية لانه من خلال المقابلة التي اجريناها اتضح ان اهم القرارات المالية المتخذة هو قرار الدفع بالاستثمارات جديدة مع تشجيع التكوين والتدريب وذلك لمواكبة حجم الاستثمار وقد اتخذ هذا القرار لان

المؤسسة حققت وضعية مالية حسنة حيث اكثر من 600 مليار سنتيم كأرباح خلال السنوات الخمس مما جعلها تتخذ هذا القرار.

### ثانيا : أهم النتائج المتحصل عليها

- 1- أن التشخيص المالي عبارة عن عملية لمعالجة البيانات المالية المتاحة في المؤسسة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات فتقييم الاداء .
- 2- أن القرارات المالية من اهم القرارات في المؤسسة فعلى اساسها يتم تحديد مستقبل هذه الاخيرة .
- 3- رأس المال العامل الخاص للمؤسسة كان موجب خلال السنوات الخمس وهذا دليل على استقلالها المالي مما يعني عدم وجود اطراف خارجية في سياساتها .
- 4- حققت المؤسسة نسب ربحية موجبة خلال سنوات ( 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2019 ) وهذا دليل على كفاءة المديرين في ادارة رقم الاعمال والتكاليف الكلية .
- 5- بالنسبة لجدول حسابات النتائج : تبين أنه ماعدا سنة 2018 المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة من نشاطها الاستغلالي وهذه النتيجة تحفزها على توليد الارباح من انشطتها التشغيلية .

### ثالثا : الاقتراحات

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسة .
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة و الاهتمام بها وهذا لاكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي من أجل تحسينها.
- على المؤسسة اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري يجب القيام به من أجل معرفة الوضعية المالية لها وأخذ القرارات المناسبة وتحسينها لبلوغ أهدافها.
- على المؤسسة تستغل الفائض من أموالها في الخزينة بتوسيع نشاطها بتوسيع العملية الانتاجية.
- ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية.

رابعاً : أفاق الدراسة

في الأخير و من خلال هذه الدراسة نأمل في أننا فتحنا المجال للقيام ببحوث مستقبلية في هذا المجال وهي:

- دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الاقتصادية.
- دور التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية .
- دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الادارية و التخطيط المستقبلي للمؤسسة .

# قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الادارة المالية، الجزء 2، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان الاردن، 2011 .
2. ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2000 .
3. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار الهومة، الجزائر، 2010 .
4. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2012 .
5. منير شاکر محمد واخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل لنشر ، عمان ، الاردن ، ط 2 ، 2005 .
6. عامر عبد الله ، التحليل والتخطيط المالي المتقدم ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 2015، .
7. عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 .
8. مهدي حسن زوليف واحمد القطامين، الرقابة الادارية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995 .
9. زياد سليم رمضان ،اساسيات الادارة المالية، الطبعة الرابعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 1996 .
10. هوارى معراج واخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2013 .
11. دريد كامل ال شيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار الميسر للنشر والتوزيع، الاردن، 2006 .
12. امين السيد احمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005 .
13. حمزة محمود زيبيدي، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004 .
14. صالح الحناوي، جلال ابراهيم العيد، الادارة المالية مدخل قيمة واتخاذ القرارات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010 .

## ثانيا : الرسائل الجامعية

16. جميلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2009 .
17. غنية بوزيد، محددات اختيار الهيكل المالي الامثل، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2012 .
18. اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة ماجستير ، تخصص ادارة الاعمال ، جامعة باتنة ، 2008 .
19. ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة حاج لخضرباتنة، 2009 .

## ثالثا : المقالات

20. هنادي عبد المنعم احمد الاحمر , أثر مكونات هيكل راس المال في اتخاذ التمويلية والاستثمارية، مجلة اماريك، المجلد9، العدد28، 2018 .

## رابعا : المحاضرات الجامعية

21. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
22. لحسن دردوري، محاضرات التشخيص المالي، سنة اولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة المالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2014-2015 .
23. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010 .
24. اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

## خامسا: الملتقيات

25. الشريف بوفاس، بلال رحاحلية، مداخلة حول التشخيص المالي والتشخيص الاستراتيجي في المؤسسة، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس، يوم 22-23 ماي، 2012 .



الملاحق

## الملحق رقم 01 : الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2016 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU 13/07/2020 9:44

EXERCICE 01/01/16 AU 31/12/16

## BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains					
Bâtiments		2 331 386 412,05	2 241 352 294,08	90 034 117,97	94 416 328,45
Autres immobilisations corporelles		2 492 852 062,44	1 802 824 716,89	690 027 345,55	789 331 881,79
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		1 550 705 127,31		1 550 705 127,31	1 392 673 276,08
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		71 605 000,00	70 000 000,00	1 605 000,00	1 030 000,00
Impôts différés actif		371 150 552,57		371 150 552,57	369 701 392,03
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>6 817 699 154,37</b>	<b>4 114 177 010,97</b>	<b>2 703 522 143,40</b>	<b>2 647 152 878,35</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		3 483 612 829,18	365 407 640,09	3 118 205 189,09	3 233 250 661,27
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		1 898 293 202,50	145 014 831,18	1 753 278 371,32	533 066 060,50
Autres débiteurs		1 635 550 494,09	882 247 199,09	753 303 295,00	725 010 219,49
Impôts et assimilés		14 490 166,00		14 490 166,00	8 936 627,63
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		387 667 566,59		387 667 566,59	533 749 990,55
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>7 419 614 258,36</b>	<b>1 392 669 670,36</b>	<b>6 026 944 588,00</b>	<b>5 034 013 559,44</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>14 237 313 412,73</b>	<b>5 506 846 681,33</b>	<b>8 730 466 731,40</b>	<b>7 681 166 437,79</b>

## الملحق رقم 02 : الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2016 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:47

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

## BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		583 003 799,94	4 173 267 316,96
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>583 003 799,94</b>	<b>4 173 267 316,96</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		111 769 051,60	111 769 051,60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 840 072 375,43	1 793 996 994,07
<b>TOTAL II</b>		<b>1 951 841 427,03</b>	<b>1 905 766 045,67</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		361 879 285,76	526 343 409,66
Impôts		23 033 320,00	10 779 048,00
Autres dettes		5 810 708 898,67	1 065 010 617,50
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>6 195 621 504,43</b>	<b>1 602 133 075,16</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>8 730 466 731,40</b>	<b>7 681 166 437,79</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 03 : الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2017 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:46

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

## BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 600 358 607,94	2 259 984 632,30	340 373 975,64	90 034 117,97
Autres immobilisations corporelles		3 812 498 156,98	2 003 010 600,66	1 809 487 556,32	690 027 345,55
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		656 192 476,14		656 192 476,14	1 550 705 127,31
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		72 078 500,00	71 030 000,00	1 048 500,00	1 605 000,00
Impôts différés actif		479 439 219,48		479 439 219,48	371 150 552,57
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>7 620 566 960,54</b>	<b>4 334 026 232,96</b>	<b>3 286 541 727,58</b>	<b>2 703 522 143,40</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		1 978 045 957,22	447 574 212,18	1 530 471 745,04	3 118 205 189,09
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 075 648 080,67	180 207 672,68	895 440 407,99	1 753 278 371,32
Autres débiteurs		1 822 470 924,62	881 099 666,07	941 371 258,55	753 303 295,00
Impôts et assimilés		6 859 844,35	6 859 844,35		14 490 166,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		70 949 944,52		70 949 944,52	387 667 566,59
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>4 953 974 751,38</b>	<b>1 515 741 395,28</b>	<b>3 438 233 356,10</b>	<b>6 026 944 588,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>12 574 541 711,92</b>	<b>5 849 766 628,24</b>	<b>6 724 775 083,68</b>	<b>8 730 466 731,40</b>

## الملحق رقم 04 : الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2017 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:48  
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

## BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		1 510 135 614,23	583 003 799,94
Autres capitaux propres - Report à nouveau		20 326 069,18	
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>1 530 461 683,41</b>	<b>583 003 799,94</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		111 769 051,60	111 769 051,60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 190 610 678,93	1 840 072 375,43
<b>TOTAL II</b>		<b>2 302 379 730,53</b>	<b>1 951 841 427,03</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		382 089 297,29	361 879 285,76
Impôts		11 501 182,00	23 033 320,00
Autres dettes		2 498 343 190,45	5 810 708 898,67
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>2 891 933 669,74</b>	<b>6 195 621 504,43</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>6 724 775 083,68</b>	<b>8 730 466 731,40</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 05 : الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2018 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:41  
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

## BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains					
Bâtiments		2 605 969 160,44	2 278 950 804,71	327 018 355,73	340 373 975,64
Autres immobilisations corporelles		3 889 048 029,21	2 244 347 163,89	1 644 700 865,32	1 809 487 556,32
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		599 932 900,87		599 932 900,87	656 192 476,14
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		72 078 500,00	71 030 000,00	1 048 500,00	1 048 500,00
Impôts différés actif		382 765 668,16		382 765 668,16	479 439 219,48
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>7 549 794 258,68</b>	<b>4 594 327 968,60</b>	<b>2 955 466 290,08</b>	<b>3 286 541 727,58</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		5 698 073 769,71	459 751 371,02	5 238 322 398,69	1 530 471 745,04
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		1 172 183 290,79	129 308 533,91	1 042 874 756,88	895 440 407,99
Autres débiteurs		962 580 222,43	881 099 666,07	81 480 556,36	941 371 258,55
Impôts et assimilés		7 939 994,01	6 859 844,35	1 080 149,66	
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		224 795 740,27		224 795 740,27	70 949 944,52
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>8 065 573 017,21</b>	<b>1 477 019 415,35</b>	<b>6 588 553 601,86</b>	<b>3 438 233 356,10</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>15 615 367 275,89</b>	<b>6 071 347 383,95</b>	<b>9 544 019 891,94</b>	<b>6 724 775 083,68</b>

## الملحق رقم 06 : الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2017 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:50

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

## BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-281 821 941,50	1 510 135 614,23
Autres capitaux propres - Report à nouveau			20 326 069,18
Comptes de liaison		5 338 330 617,62	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>5 056 508 676,12</b>	<b>1 530 461 683,41</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			111 769 051,60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 696 799 597,11	2 190 610 678,93
<b>TOTAL II</b>		<b>1 696 799 597,11</b>	<b>2 302 379 730,53</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 289 313 868,63	382 089 297,29
Impôts		15 559 123,00	11 501 182,00
Autres dettes		1 485 838 627,08	2 498 343 190,45
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>2 790 711 618,71</b>	<b>2 891 933 669,74</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>9 544 019 891,94</b>	<b>6 724 775 083,68</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 07 : الميزانية المحاسبية جانب الأصول سنة 2019 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:40  
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

## BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains					
Bâtiments		2 624 149 614,91	2 298 479 605,88	325 670 009,03	327 018 355,73
Autres immobilisations corporelles		3 933 515 349,54	2 491 994 133,70	1 441 521 215,84	1 644 700 865,32
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		622 712 354,13		622 712 354,13	599 932 900,87
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		71 878 500,00	71 030 000,00	848 500,00	1 048 500,00
Impôts différés actif		459 761 270,04		459 761 270,04	382 765 668,16
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>7 712 017 088,62</b>	<b>4 861 503 739,58</b>	<b>2 850 513 349,04</b>	<b>2 955 466 290,08</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		2 331 180 880,06	436 958 375,10	1 894 222 504,96	5 238 322 398,69
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		435 722 608,98	129 475 843,91	306 246 765,07	1 042 874 756,88
Autres débiteurs		1 640 140 368,16	881 099 666,07	759 040 702,09	81 480 556,36
Impôts et assimilés		7 757 582,11	6 859 844,35	897 737,76	1 080 149,66
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		124 294 800,47		124 294 800,47	224 795 740,27
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>4 539 096 239,78</b>	<b>1 454 393 729,43</b>	<b>3 084 702 510,35</b>	<b>6 588 553 601,86</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>12 251 113 328,40</b>	<b>6 315 897 469,01</b>	<b>5 935 215 859,39</b>	<b>9 544 019 891,94</b>



## الملحق رقم 08 : الميزانية المحاسبية جانب الخصوم سنة 2019 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION\_DU:13/07/2020 9:51

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

## BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		213 434 321,24	-281 821 941,50
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison			5 338 330 617,62
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>213 434 321,24</b>	<b>5 056 508 676,12</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 026 645 234,84	1 696 799 597,11
<b>TOTAL II</b>		<b>2 026 645 234,84</b>	<b>1 696 799 597,11</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		411 322 750,37	1 289 313 868,63
Impôts		963 583,00	15 559 123,00
Autres dettes		3 282 849 969,94	1 485 838 627,08
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>3 695 136 303,31</b>	<b>2 790 711 618,71</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>5 935 215 859,39</b>	<b>9 544 019 891,94</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 09 : جدول حسابات النتائج 2015-2019 لمؤسسة ALFAPIPE

ALFAPIPE GHARDAIA

COMPTES DE RESULTAT/NATURE 2015 AU 2019

LIBELLE	CPT	2019	2018	2017	2016	2015
Ventes et produits annexes	70	10 659 529 846,43	2 825 741 656,53	8 368 947 937,91	6 540 144 838,63	18 154 475 045,33
Variation stocks produits finis et en cours	72	957 912 638,84	1 108 018 046,09	720 248 822,20	403 662 691,85	534 715 813,44
Production immobilisée	73	3 087 797,86	3 686 625,44	5 095 825,34	5 681 578,02	9 757 937,13
Subventions d'exploitation						
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>9 703 705 005,45</b>	<b>3 937 456 330,06</b>	<b>7 653 793 941,05</b>	<b>6 142 063 724,80</b>	<b>17 629 517 169,02</b>
Achats consommés	60+61	6 402 260 999,77	2 869 952 786,05	3 896 014 906,54	3 167 920 857,58	9 811 854 197,74
Services extérieurs et autres consommables	62	348 006 759,80	134 295 280,55	381 702 266,71	363 715 579,82	505 242 388,64
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-6 750 267 759,57</b>	<b>-3 004 248 066,60</b>	<b>-4 277 717 173,25</b>	<b>-3 531 636 437,40</b>	<b>-10 317 096 596,38</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>2 953 437 245,88</b>	<b>933 208 263,46</b>	<b>3 376 076 767,80</b>	<b>2 610 427 287,40</b>	<b>7 312 420 572,64</b>
Charges de personnel	63	1 671 365 493,57	1 208 805 328,94	1 183 714 060,10	1 696 667 532,53	1 809 000 445,39
Impôts, taxes et versements assimilés	64	108 487 954,86	31 310 091,20	85 621 483,96	83 835 112,21	213 759 762,62
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 173 583 797,45</b>	<b>-306 907 156,68</b>	<b>2 106 741 223,74</b>	<b>829 924 642,66</b>	<b>5 290 660 364,63</b>
Autres produits opérationnels	75	33 007 629,25	72 503 985,35	119 839 334,06	16 732 824,22	19 535 039,02
Autres charges opérationnelles	65	3 453 899,07	7 196 124,57	11 663 232,27	11 625 862,64	2 633 855,12
Dérogations aux amortissements, provisions et pertes	68	824 171 311,76	609 437 175,74	1 220 181 616,76	334 083 150,37	1 307 437 653,30
Reprise sur pertes de valeur et provisions	78	47 476 787,97	717 973 082,01	447 721 361,91	704 448 583,07	256 103 338,89
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>426 442 973,84</b>	<b>-133 063 389,63</b>	<b>1 442 467 170,68</b>	<b>1 205 397 216,94</b>	<b>4 256 227 234,12</b>
Produits financiers	76	8 701 916,78	9 940 845,39	6 062 781,25	32 795 746,74	113 089 938,45
Charges financières	66	298 706 171,26	173 794 897,54	46 683 004,61	96 467 377,95	191 391 363,57
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-290 004 254,48</b>	<b>-163 854 052,15</b>	<b>-40 620 223,36</b>	<b>-63 671 631,21</b>	<b>-78 301 425,12</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS</b>		<b>136 438 719,36</b>	<b>-296 917 441,78</b>	<b>1 401 846 947,32</b>	<b>1 141 725 585,73</b>	<b>4 177 925 809,00</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	692-693	76 995 601,88	15 095 500,28	108 288 666,91	104 983 319,26	4 658 492,04
Impôts différés ( Variations ) sur résultats						
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES (</b>		<b>9 792 891 309,45</b>	<b>4 737 874 242,81</b>	<b>8 227 417 419,27</b>	<b>6 896 040 876,83</b>	<b>18 018 245 485,38</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES C</b>		<b>-9 579 456 988,21</b>	<b>-5 019 696 184,31</b>	<b>-6 717 281 804,04</b>	<b>-5 889 298 612,36</b>	<b>-13 844 978 168,42</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORI</b>		<b>213 434 321,24</b>	<b>-281 821 941,50</b>	<b>1 510 135 614,23</b>	<b>1 006 742 266,47</b>	<b>4 173 267 316,96</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à pré)						
Eléments extraordinaires (charges) (à pré)						
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>						
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>213 434 321,24</b>	<b>-281 821 941,50</b>	<b>1 510 135 614,23</b>	<b>1 036 742 266,47</b>	<b>4 173 267 316,96</b>

692 فرض الضريبة الموجبة عن الأصول  
693 فرض الضريبة الموجبة عن المصنوع